وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة
قسم التاريخ

السياسة الاقتصادية خلال فترة الراحل هواري بومدين

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في التاريخ
التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبات:
- ✓ زاوي زبيدة.
- ✓ بودودة سهام.
- ✓ بن صفي الدين نهى رحاب.

إشراف الدكتور:
- ✓ قفاف عبد الرحمان.

السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018-2019م

إلى من أنشآني على الخصال الحميدة .. برفقتهما أشعر أني داخل جنة الله على الأرض .. و في بعدهما أشعر أن دعواتهما لي بالتوفيق و الخير كأجنحة الملائكة تحيطني و تحرسني من كل جانب

إلى من أعجز عن وصف حبهما .. أمي و أبي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة .. إلى رياحين حياتي

إخوتي: لميس، ريان، صبري

إلى صغار بيتنا: دينا، محمد، فاروق، إيمان

إلى نصف ديني "الحاج" .. الذي أحاطني بمشاعر الحب و الاحترام و التشجيع و قاسمني هموم هذه المذكرة

إلى من حواهم قلبي خالاتي: فايزة، خدوج، و جدتي: عائشة

إلى ملائكتي في الحياة و توأم روحي و رفيقات دربي: فاطنة، نبيلة، زبيدة

بن صفي الدين نهى رحاب

شكر وعرفان

بداية نتوجه بشكرنا الجزيل و حمدنا الكثير لله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع مصداقاً لقوله تعالى:

"وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ"

سورة إبراهيم – الآية 07

فالحمد لك ربّنا على ما وهبتنا

لنتقدم بعد ذلك بالشكر الكبير و التقدير و العرفان إلى الأستاذ المشرف قفاف عبد الرحمان على قبوله علينا من أجل إنجاز هذا العمل و على المساعدة التي قدمها لنا من توجيهات قيمة و نصائح و إرشادات خلال إعدادنا لهذه المذكرة

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المحترمة

لكل هؤلاء .. نسمي عبارات الشكر و التقدير.

زبيدة – سهام – نهى

إهداء

قال الله تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه و أصلح لي في ذريتي و إني تبت إليك و إني من المسلمين"

سورة الأحقاف – الآية 15

الحمد و الشكر في المقام الأول لله جل علاه و تقدمت كلماته على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع، راجية منه التوفيق و السداد و الإخلاص.

إلى من كان وجوده نجمة تنير لنا حياتنا .. إلى من كانت ضحكته تملأ البيت بالفرح و الأمان ..

إلى من كانت كلماته تطيب بها النفوس

أهدي نجاحي إلى الروح الطاهرة .. إلى من لا يزال يرافقني في أحلامي كل ليلة .. فأستيقظ بغصة في قلبي و الدمعة على خدي ليخرج دعاء رحمة من بين شفتي

يا رب ارحم نفسه الطاهرة ... أبي الغالي

إلى من سقت طبيعتي بحنانها .. إلى من قلبها كنفخة من بخور تشعله بصلاتها و تنشره في دارنا دعاءً لنا .. أمي الحبيبة حفظها الله و رعاها.

إلى من عشت معهم و أعيش أروع الذكريات و أحلى الأيام .. أخواتي، رقية، آمنة

إخوتي: أحمد، علي، معمر،بشيرو زوجاتهم: الضاوية، فوزية، خديجة

إلى النفوس البريئة و المرحة

إلى من اختاره الله لي: كريم

إلى رفيقات دربي في مشواري الدراسي

إلى قسم السنة الثانية ماستر – تاريخ –

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا و أحتسب أجري و أجرهم على الله

زاوي زبيدة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ الكريمين جزاهما الله عني كل الجزاء

إلى أمي الحنونة التي تعبت من أجل تربيتي و تعليمي .. أمي الحبيبة "خيرة"

إلى رمز التضحية و الذي دفعني إلى العلم و به أزداد افتخاراً .. أب العزيز "مسعود"

إلى من ساندني و تحمل بصبره معي إتمام هذا العمل .. زوجي الغالي "سليمان"

إلى روحي ملاكي ابنتي "أسيل"

إلى أخواتي: مليكة، شيماء، نور، نسرين

إلى إخوتي: هيثم، سليمان

و إلى كل أفراد العائلة كبيراً و صغيراً

بودودة سهام

قائمة المختصرات	المعنى
ط	الطبعة
تر	الترجمة
ج	الجزء
تق	التقديم
تح	التحقيق
2-1	ترجمة الشخصيات أو شرح المصطلحات
م	السنة الميلادية
ص	الصفحة

مقدمة

لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة أمام أوضاع جد مزرية، ناتجة عن السياسة الاستعمارية التي كانت مطبقة في الجزائر، حيث تعددت المشاكل و الصعوبات التي واجهت كيان الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال، من هياكل اقتصادية مشلولة، نتيجة هروب المستثمرين الفرنسيين بعد الاستقلال، و هذا ما أوجب على الحكومة الجديدة إيجاد الحلول اللازمة و السريعة و ذلك من أجل القضاء على مخلفات المستعمر لتحقيق الاستقلال الكلي للبلاد.

و بعد مرور سنوات قليلة على استقلال الجزائر، شهدت البلاد أحداثاً عسكرية بقيادة العقيد هواري بومدين، حيث أزاح الرئيس الأول للبلاد أحمد بن بلة من الحكم و أودعه الإقامة الجبرية، و عقب هذه الحركة شهدت الجزائر تحولات هامة في الفترة الممتدة بين 1965-1978م، لإنجاح هذه العملية قاد العقيد هواري بومدين البلاد نحو توجه وطني محدد، تمثل في النظام الاشتراكي الذي رآه كفيلا بإحداث التغيير البنّاء في الجزائر، و كذا بناء دولة جزائرية قوية لا تزول بزوال الرجال و لا الحكومات، و لقد كانت الإيديولوجية الجديدة التي اختارها الرئيس قائمة على التوجه الاشتراكي لأنه رأى أن التوجه الرأسمالي حلقة من حلقات استمرار النظام الاستعماري الذي فوضته الثورة الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة لجملة من الأسباب:

- ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصنا.
- دراسة مرحلة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978).
- التطورات الشاملة التي عرفتها البلاد أثناء حكمه.
- قلة الاهتمام التاريخي بفترة ما بعد الاستقلال.
- محاولة التعرف على جهود الرئيس هواري بومدين الاقتصادية بالخصوص من أجل تحقيق التنمية للبلاد.
- أهمية موضوع الدراسة و خاصة الثورتين الصناعية و الزراعية.
- معرفة النهج الاقتصادي الذي اتبعه بومدين، و كيف كانت نتائجها على تطوير البلاد و إعادة مكانتها الدولية.

- تناول معظم دراسات الجزائر لفترة الاستعمار الفرنسي دون التطرق إلى ما بعد الاستقلال على الرغم من الأحداث الهامّة التي جرت آنذاك.

إشكالية الموضوع

تتضمن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات و التي يستم الإجابة عنها من خلال فصول المذكرة:

- ما هي الأوضاع العامة للجزائر بعد الاستقلال 1962-1965؟
- من يكون هواري بومدين؟
- فيما تمثلت السياسة الاقتصادية التي وضعها الرئيس بومدين؟
- و كيف كانت نتائجها على الجزائر؟

أهداف الموضوع (أهمية الدراسة)

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع باعتبار أن فترة هواري بومدين هي مرحلة انتقالية فاصلة عن الفترة الاستعمارية و مرحلة أساسية في نشأة و تكوين دولة الجزائر الحديثة.

- إبراز دور الرئيس بومدين في نهضة الاقتصاد الوطني من أجل تنميته و تطويره، و كيفية القضاء على مخلفات الاستعمار الفرنسي.
- محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة للوقوف على أهم الأحداث التاريخية في مسيرة بناء الدولة الجزائرية.

مضمون البحث (خطة البحث)

تضمن عملنا مقدمة و خاتمة إضافة إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول: سلط فيه الضوء على الأوضاع العامة للجزائر 1962-1965، الذي يتمثل في ثلاثة عناصر: الأول: الأوضاع السياسية 1962-165. العنصر الثاني: الأوضاع الاقتصادية. العنصر الثالث: الأوضاع الاجتماعية.
- الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى التحولات السياسية في عهده بداية بنشأة يومدين "محمد بوخروبة" و تعليمه، و ثانيا بالتحاقه بالثورة و رئاسته لهيئة الأركان، ثم الصراع بين هواري

بومدين و الحكومة المؤقتة و التي أدت إلى أزمة صائفة 1962، و سادسا علاقة هواري بومدين بمقتل العقيد شعباني و انقلابه على الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965.

- الفصل الثالث: دار حول السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال عهد هواري بومدين و ضم ثلاثة عناصر: أولها: الثورة الصناعية، ثانياً: الثورة الزراعية، ثالثاً السياسة المالية و التجارية.

و في النهاية وضعنا خاتمة حاولنا فيها الوقوف عند أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

المنهج المتبع

اعتمدنا من خلال دراستنا للموضوع على المنهج التاريخي الوصفي نظراً لطبيعة الموضوع، فقد اعتمدنا عليه في كتابة الأحداث و الوقائع التاريخية، و المنهج التحليلي الذي استعنا به في تحليل المعطيات الإحصائية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

أهم المصادر و المراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث:

أولاً: المصادر

- بنجامين ستورا: باعتباره ممن عايش هذه الفترة خاصة في المجال الاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال.
- محمد صالح شيروف: رحلة أمل و اغتيال حلم.
- كتاب جهود السنوات العشر و الميثاق الوطني 1976 التي صدرت من طرف الجمهورية الجزائرية.

ثانياً: المراجع

- عمار بومايدة: بومدين و الآخرون ما قاله و ما أثبتته الأيام.
- كتاب رابح لونيسي بعنوان رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ.
- سعد بن بشير العمامرة: هواري بومدين الرجل القائد 1932-1987.

صعوبات الدراسة

فلا شك أن أي موضوع من موضوعات البحث سيكون مصحوباً بصعوبات:

- طول الفترة الزمنية للموضوع المدروس مما تعذر علينا التعمق بشكل كبير نظراً لقصر المدة الزمنية المخصصة لدراسة الموضوع.
- صعوبة الحصول على المصادر و المراجع المتخصصة في الموضوع.
- اختلاف الآراء حول شخصية هواري بومدين، فمنهم المؤيد لسياسته و منهم من يعارضها.

و لا يسعنا في الأخير إلا أن نوجه الشكر الجزيل للجنة المناقشة في تصحيحها للمذكرة.

الفصل الأول: الأوضاع العامة للجزائر 1962 – 1965 م

1 -الأوضاع السياسية

2 -الأوضاع الاقتصادية

3 -الأوضاع الاجتماعية

1- الأوضاع السياسية

في 25 سبتمبر/أيلول 1962، أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية المنتخبة في 20 من الشهر نفسه ولادة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[1]، ومنحت الثقة بأغلبية 159 صوتاً ضد صوت واحد للحكومة التي عينت أحمد بن بلة رئيساً لمجلس الوزراء، فعبرت هذه الحكومة عن إرادتها في تحقيق ثورة اشتراكية و إصلاح زراعي، و جزأرة الكوادر، و لكن لم تكن لها سلطة على كل من الجيش و جبهة التحرير الوطني التي يتولى أمينها العام للمكتب السياسي محمد خيضر، و الاتحاد العام للعمال الجزائريين[2].

و في مساء يوم 28 سبتمبر 1962، عقد المجلس الوطني التأسيسي دورته الثالثة للاستماع إلى خطاب رئيس الحكومة و منح الثقة لأعضاء حكومته المتكونة من 18 وزيراً، و التي عين فيها العقيد هواري بومدين وزيراً للدفاع، و بهذا رشح السيد أحمد بن بلة كأول رئيس للحكومة بعد الاستقلال[3].

و إثر ترشيحه، أعلن بأن لقب رئيس الجمهورية في نظره ليس بأكثر من لقب مناضل في جبهة التحرير، أما موقف هواري بومدين من هذا الحدث فكان بأن مناضلوا الجبهة اختاروا قيادة بن بلة لأنه الرجل الجدير بالمنصب[4].

---

[1] بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م، تر: د.صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، المكتبة العامة السورية للكتاب، دمشق-سوريا، 2012م، ص ص 23-24.

[2] المكتب السياسي: يتمثل أعضاءه في: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد السعيد، الحاج بن علاء، باستثناء كريم بلقاسم. للمزيد أنظر: سعد بن بشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978م، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997م، ص ص 43-44.

[3] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، ج2، الطباعة الشعبية للجيش، 2007م، ص 210.

[4] سعد بن البشير العمامرة: هواري الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص ص 44-45.

واصلت السلطة الوطنية عملها بعد الاستقلال من خلال التحالف الذي حول برنامج طرابلس بين كل من القيادة التاريخية التي يمثلها أحمد بن بلة[1] و القيادة الفعلية التي يمثلها هواري بومدين، تحقق نجاحاً نسبياً[2].

و قد ظهرت خلافات سياسية بين أحمد بن بلة و عدد من رفاقه، حيث شعر العديد منهم أن البساط سحب من تحتهم، و أنهم أصبحوا بدون أدوار في مرحلة الاستقلال، و من هنا بدأت الفتنة تطل برأسها، فولدت صراعات كبيرة بين الإخوة المجاهدين، حيث عمل بن بلة على إبعاد معارضيه من السلطة، و قام بحملة اعتقالات ضدهم، أما صراعه مع الجيش فكان يخفيه، و بالأخص وزير الدفاع هواري بومدين، فبدأت سلسلة من الاغتيالات السياسية بإعدام العقيد شعباني، أما آيت أحمد ففرّ إلى باريس.

بعد إعدام العقيد شعباني في 04 سبتمبر 1964م، و في هذه الفترة، أصبح أحمد بن بلة يبحث بواسطة عملية تنظيم الحزب بعد مؤتمره الذي يربط القاعدة المؤيدة له بما يجري في السلطة سعياً منه لتطويق خصومه و تقليص دورهم، إذ أصبح الخلاف على أشده بين أعضاء المكتب السياسي للحزب، حيث وصلت تأثيراتها على الشارع الجزائري، و بدأ منذ شهر جويلية 1964م في إبعاد "جماعة بومدين" أحمد مدغري[3] من وزارة الداخلية، و ضمها (أي بن بلة) إلى مسؤوليته، و تلا ذلك الاستقالة قايد أحمد من منصبه كوزير للسياحة، و ما كاد يحل شهر ديسمبر 1964 حتى أعلن بن بلة من جديد حكومة جديدة تولى فيها مسؤولية:

[1] أحمد بن بلة: ولد عام 1912 بمدينة مغنية، انضم في 1945 إلى حزب الشعب الجزائري، و في عام 1949 تولى قيادة المنظمة الخاصة، في عام 1962 انتخب رئيساً للجمهورية الجزائرية، و عزل من منصبه و سجن، توفي سنة 2012، أنظر: رشيد بن يوب: دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص 120.

[2] يحي أبو زكرياء: الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر و التوزيع، د ب، 2007م، ص 10.

[3] أحمد مدغري: من مواليد 23 جويلية 1934م بسعيدة، التحق بالثورة بالولاية الخامسة برتبة رائد، بعد الاستقلال عين والياً على تلمسان ثم وزيراً للداخلية، دخل في خلافات مع أحمد بن بلة فاستقال من منصبه، شارك في انقلاب 19 جوان 1965م و أصبح عضواً في مجلس الثورة و وزيراً للداخلية، توفي في 10 ديسمبر 1974م، أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 173.

- وزارة الداخلية.
- وزارة المالية.
- وزارة الأخبار[1].

قام أحمد بن بلة بإبعاد خصومه و تفرد بالحكم، في نفس الوقت أحدث حوله فراغاً سياسياً و إيديولوجياً مهولاً، و شتت الطاقات الحية في البلاد و أرغمها على اللجوء إلى تشكيل معارضات سياسية و أخرى مسلحة[2]، و قد أعلن ع انتهاجه للاشتراكية في أول خطاب له، و كان تصرف بن بلة عما آلت إليه الأوضاع من عدم استقرار داخل النظام.

و بالنسبة لبنيوية الدولة، فقد كانت بيد الدولة التي كانت متحالفة مع حزب جبهة التحرير الوطني، في وقت كانت الدولة تفتقد فيه إلى المؤسسات الدستورية، و كانت تكتفي بالشرعية الثورية، و عند حاجتها لمؤسسات تشريعية، قامت بتشكيل مؤسسة شبه شرعية، و اشترط أن يكون العنصر فيها منتمياً إلى حزب جبهة التحرير الوطني، كل هذا و قد قررت الدولة الجزائرية إقامة علاقات حسنة مع كل الذين كانوا بجانب الثورة.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى المغاربي، فكانت العلاقات مضطربة بسبب الخلافات على الحدود، و بالنسبة لليبيا و موريتانيا و تونس فكانت جيدة، و أما الدول العربية كمصر و العراق و سوريا فكانت العلاقات إيجابية و حسنة[3].

و نتيجة للصراعات السياسية التي تشهدها البلاد، قام بومدين رفقة عدد من القادة من الجيش في إعداد الترتيبات للإطاحة بنظام بن بلة، و كان ذلك في 19 جوان 1962م[4]، و ذلك لعدة أسباب و مبررات، فقد سجن لفترة 15 سنة.

[1] سعد بن بشير العمامرة: المرجع السابق، ص 60.
[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 215.
[3] يحي أبو زكرياء: المرجع السابق، ص ص 14-15.
[4] سعد بن بشير العمامرة: المرجع السابق، ص 61.

2- الأوضاع الاقتصادية

في شهر تموز/يوليو 1962، كانت الجزائر تعاني من إعاقات شديدة الوطأة، فقد كانت الحرب قاتلة و طويلة الأمد، و خلال عدة أشهر، ما بين كانون الثاني/يناير و حزيران يونيو 1962 نفذت المنظمة العسكرية السرية التي تضم أنصار الجزائر فرنسية و عانى الاقتصاد منها معانة خطيرة.

و الواقع أن الجزائر كانت وريثة اقتصاد موجه كلياً نحو الخارج و مصمم للاستجابة إلى حاجات فرنسا و الأوروبيين الذين يعيشون فيها[1]، و هذا ما جاء في خطاب لبومدين في ندوة بقصر الأمم يوم 12 يناير 1973م، يقول فيه: " إن السياسة الاستعمارية عندما فقدت كل أمر كان آخر ما عملته مع اقتراب موعد الاستقلال هو تحطيم البلاد و تعميم سياسة الأرض المحروقة و تخريب الأجهزة الإدارية و الاقتصادية و المالية، حتى نجد البلاد نفسها أمام حالة صعبة لا حل لها"[2].

و في عام 1962، كانت الجزائر لا تزال مجتمعاً فلاحياً بدرجة كبيرة، فبقيت صادرات المنتجات الزراعية المحرك الوحيد للنمو في الجزائر، فقد فرض الإدماج مع فرنسا واردات السلع المصنوعة و حظر أية وصاية للصناعات، و هكذا أصبحت حركة التصنيع الجزائرية شديدة البطء، فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 27% من الإنتاج الكلي، و نصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلاً بسيطاً للمنتجات الزراعية، و هجر العمال للزراعة لم يعوض عنه بما فيه الكفاية بتعبئتهم في الصناعة.

و منذ الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر، كانت الأوضاع الاقتصادية أقل ما يقال عنها أنها جد حرجة، حيث استمرت الجزائر في ركود اقتصادي نتج عن الاستغلال الاستعماري البشع لمختلف الثروات و الهياكل، و مما يساعد على تأزّم الوضع هو رحيل غالبية ملاّك المصانع و الوحدات الإنتاجية من المعمّرين.

[1] بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص ص 11-12.

[2] هواري بومدين: خطب الرئيس بومدين 05 ماي 1972-19 جوان 1973، ج5، وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر، ص 299.

إضافة إلى هذا، فقد ورثت إرثاً ثقيلاً مسّ كل جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و الإدارية، فالنشاط الاقتصادي كان مشلولاً، المعامل مغلقة أو مخرّبة، الحركة البحرية متوقفة و حلقات التوزيع مقطوعة، إضافة إلى تدفق سكان الأرياف نحو المدن، و كان تصدير رؤوس الأموال كبيراً بسبب الحالة السياسية الغامضة[1].

فقد وجدت الدولة الفتيّة صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنى التحتية، و إعادة الروح إلى القطاع الزراعي خاصة، الذي ضم 80% من الأراضي المزروعة بصورة دائمة، و معظم الأراضي كانت بحوزة المعمّرين، حيث أحدث عجزاً كبيراً في المؤسسات الجزائرية عن تغطية الحاجيات التجارية لقطاعات الصناعة و الزراعة[2].

و قد أوجبت هذه الأوضاع:

- إعادة تنشيط المؤسسات المهملة و التغلب على الصعوبات الكثيرة من تمويل و إيجاد الإطار.
- الإسراع في تكوين الإطارات الجزائرية و البحث عن إعانة فتية أجنبية.
- إزالة التفاوتات الجهوية تدريجياً، لتخفيف حدة الهجرة الريفية.
- تخصيص نصيب وافر من المدخول الوطني لتحسين حالة المعوزين.
- تشجيع الاستثمار الإنتاجي قدر المستطاع.

كل هذه التدابير و الحلول المقترحة لا يمكن تنفيذها على الفور، لذلك لم تظهر نتائجها الإيجابية إلا مع مرور الزمن[3].

في بداية عهده أولى الرئيس بن بلة القطاع الاقتصادي و التربوي أهمية خاصة، فعلى المستوى الاجتماعي، نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجه و المسير، و كانت الحكومة الجزائرية تستعين في هذا

[1] فاضلي إدريس: حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة و دليل دولة، نوفمبر 1954م، الجزائر، 2004م، ص ص 153-154.
[2] عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائري، ماضيه و حاضره، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، الجزائر، 1992م، ص 45.
[3] فاضلي إدريس: المرجع السابق، ص ص 156-157.

المجال بالمساعدات القادمة من الصين و يوغوسلافيا سابقاً و مصر و باقي الدول التي ناصرت الثورة الجزائرية[1]، كما تمتلك الجزائر مصادر طاقة مهمة خاصة الغاز و البترول، و كذا موارد معدنية تسمح لها بالتوقيع في خلال آجال قصيرة تضييع العديد من قطاعات إنتاجها[2].

رغم هذا، تواصلت سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة، و استفردت لسنوات عديدة في الاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائري، و كانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب عن النفط و تسويقه بدل أن يكون النفط الجزائري في خدمة الشعب الذي أنهكته الحقبة الاستعمارية الفرنسية فقد واصلت فرنسا عملية السلب و النهب[3]، كما تحولت الجزائر بفعل تطبيق نظرياتهم إلى حقل تجارب.

ولّد القطاع الاشتراكي مع جمع القطاعات القديمة في وحدات زراعية، سميت ذاتية التسيير ذات أحجام مهمة، و في الوقت نفسه أنشأت هيئة وطنية للإصلاح الزراعي[4] و الفلاحي، كهدف أساسي للثورة الجزائرية، لم يفت على برنامج طرابلس[5] التذكير به أولاً لأن الجزائر كبلد فلاحي يجب أن تحدث القطيعة مع الهياكل التي أفضت إلى اغتصاب الفلاح لصالح طبقة، و ثانياً لأن طبقتي الفلاحة التي تمثل أربعة أخماس وطننا، عانت من بشائع آثار الحرب التحريرية، ضحت بكل شيء من أجلها، من حق هذه الطبقة الفلاحية أن تقدم لها الثروة للاستغلال، و نفس الوقت الرفاهية مستحقة.

[1] يحي أبو زكرياء: المرجع السابق، ص 14.

[2] عبد القادر بولسان: الحكومات الجزائرية 1962-2006م، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 14.

[3] يحي أبو زكرياء: المرجع السابق، ص 14.

[4] الإصلاح الزراعي: يعني مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطة السياسية و التي يكون هدفها تحويل علاقات الملكية، تنظيم العمل، و حيازة منتجات العمل في الزراعة، كل ذلك يكون دلالة على الانتقال أو محاولة الانتقال من نمط إنتاج مسيطر إلى آخر، أو من شكل آخر من نمط الإنتاج، يحي أبو زكرياء: المرجع السابق، ص 15.

[5] عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحديثة للنشر و التوزيع، 1981م، لبنان، ص 174.

و كانت الاشتراكية التي تبناها نظام أحمد بن بلة أدت إلى الفوضى، و الشعب الجزائري لم يعد قادراً على التفاعل و التجاوب مع متطلبات تلك الفترة، و هذا نظراً لأسباب كثيرة، منها تسرب العناصر الانتهازية إلى بعض مناصب الحكم[1].

و برز التأثير السلبي للإطارات السياسية التي توقفت عن النشاط النضالي لتكدس نشاطها لمصالحها الخاصة، و صاحبتها ظاهرة فكرية تميزت بالبحث عن الربح و التمتع المادي، و كذا سير الإدارة التي أصبحت تعرقله قواعد معقدة، و منها الفوارق بين الإدارات و المنافسات بين المصالح و هناك عامل لا مفر منه، و يتمثل في القوى المعادية للاشتراكية الذي لا يمكن القضاء عليه بحبر قلم، و يبقى العدو الداخلي متربصاً ما دامت جذور الرأسمالي قائمة بالرغم من الاعتماد على العمال و الفلاحين بصفة تلقائية[2].

و من الصعوبات أيضاً، انعدام وجود تقاليد الدولة في المجتمع الجزائري بسبب تشكل السيطرة التي عرفتها البلاد، كذلك لم تعطِ الثورة مجهودات لإعداد إطارات موجهة بصفة منهجية تحسباً لاستقلال البلاد، إذ كان المجهود مركّزاً بصفة أساسية على تحرير البلاد أولاً، و من الإرث المفلس و هناك ثلاث أسباب لهذه السيرورة، فهي نقص اليد العاملة القادرة على تشغيل التجهيزات الاستعمارية، و قدم التجهيزات التي لم يطرأ عليها أي تجديد و صغر السوق المحلية غير القادرة على تصريف إنتاجها، إضافة إلى ذلك، أزمة صادرات خطيرة بسبب محدودية الأسواق، حيث كان انخفاض في الاستثمارات أكثر حدّة بعد انخفاض الإنتاج، بسبب غياب في التسيير و التخطيط العقلاني[3].

[1] عز الدين معزة: فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899-1985، مكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، تحت إشراف عبد الكرم بوصفصاف، قسم التاريخ جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005م، ص 270.

[2] فاضلي إدريس: المرجع السابق، ص ص 174-175.

[3] بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص 31.

3- الأوضاع الاجتماعية

تميزت فترة ما بعد الاستقلال بصراعات و تناقضات و خسائر بشرية و مادية ضخمة، مع تحطم البنى الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة لسياسة القمع و التهجير، و نتيجة للحرب التي خاضتها الجزائر و عشية الاستقلال بلغ عدد السكان 36000 102 نسمة، و تأكيداً لظاهرة التعويض الناتج عن الحرب، فإن الجزائر قد عرفت موجة قوية من التزايد السكاني، و ذلك يرجع إلى مسألتين أساسيتين: الأولى هي ارتفاع في معدلات الخصوبة بـ 48.5%، و الثانية انخفاض معدلات الوفيات[1].

كان إرث المستعمرين الذين غادروا البلاد و تركوا ممتلكاتهم، ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية تميزت بوجود عدة طبقات اجتماعية ذات امتيازات نسبية، و لقد عرف المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وجود عدة فئات اختلفت بامتلاك وسائل الإنتاج أو قوة العمل، و لم تكن فئات المجتمع واضحة بعد الاستقلال، أما بالنسبة للسكن بعد 1962م، بدأت الأمور تتعقد عندما أخذت المدينة في التوسع سكانياً و عمرانياً، حيث انتقل عدد سكان العاصمة لوحدها من حوالي 600.000 نسمة عام 1962م إلى ما يقرب 9 مليون نسمة عام 1966م، و استمر في الارتفاع.

و هذا التزايد أدى إلى عجز السلطة أمام أزمة السكن بسبب ارتفاع الطلب على المساكن و الضغط على المرافق العامة و الخدمات الاجتماعية، و لمواجهة هذا الوضع الذي آلت إليه العاصمة من انفجار سكاني و توسع سريع للنسيج العمراني، تم استدعاء الإطارات الأجنبية للمساهمة في وضع مخططات عمرانية للمدينة الجزائر[2].

[1] عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة-مصر، 2004م، ص 12.

[2] علي حجيج، سعيد مفتاح: المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1251-1420هـ/1830-1999م مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011م، ص ص 92-93.

و بالنسبة للسكن الريفي، فعملوا على إنشاء سكنات تتلاءم و ظروفهم، فقد اهتمت الحكومة أيضاً بالمناطق الريفية، و ستقوم حرب ضد الأحياء القصديرية و بناء القرى المدمّرة[1].

كما قامت الحكومة على إيجاد حلول للمشاكل السكنية من خلال إعادة بناء من أجل إدماج السكان المتضررين من الحرب، إضافة إلى تقنين أجور الكراء في المدن و استعمال السكنات المأجورة حجزاً غير كافي و توزيع السكنات وفق الحد الأدنى.

أما بالنسبة للهجرة، فبعد الاستقلال الجزائر أدت موجات الهجرة الجديدة إلى تصدع البنود الواردة في معاهدة إيفيان 1962م من طرفي البحر المتوسط، تنوي فرنسا و الجزائر وضع رقابة على التدفقات، ففي 9 جانفي 1964 جرى الاتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية و وزير العمل الفرنسي على بعض النقاط:

- تقدر الحكومتان أن من مصلحة البلدين تطبيع تيارات اليد العاملة بين البلدين.
- منذ الوقت الحالي حتى الأول من شهر تموز، يحدد عدد الرعايا من القادمين من الجزائر تبعاً للمشكلات المطروحة على اقتصاد البلدين.

لم تمنع إجراءات نظام الحصص تضخم الهجرة، ففي 1965م تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا عتبة 450 ألف شخص.

اعترف ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني في شهر أفريل 1964م أن " أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا و على وجه الخصوص إلى فرنسا مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في الجزائر فلا مجال لإيقاف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطوراً بشكل ملموس"[2]، و في الواقع اعترف نظام بن بلة أنه لا يستطيع الاستغناء عن صمام الأمان الذي تقدمه له السوق الاستخدام في فرنسا.

[1] عبد القادر بولسان: المرجع السابق، ص 14.

[2] بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص ص 32-33.

رغم الاستقلال، بقي الاقتصاد الجزائري تحت التبعية الفرنسية، و هذا ما انعكس على الأوضاع الاجتماعية، التي لم تعرف تحسناً و بقيت في ظروف مزرية، و كرد فعل على هذا، قام وزير الدفاع هواري بومدين بحركة انقلابية 19 جوان 1965 بهدف تغيير الأوضاع الداخلية للبلاد[1].

[1] يحي أبو زكرياء: المرجع السابق، ص ص 11-13.

الفصل الثاني: حياة القائد الراحل هواري بومدين

1- مولده و نشأته

2- دراسته

3- التحاقه بالثورة

4- رئاسته لهيئة الأركان

5- صراه بومدين مع الحكومة المؤقتة

6- بومدين بعد استقلال الجزائر

التحولات السياسية في عهده

1- مولده و نشأته

ولد محمد بوخروبة يوم 23 أوت/أغسطس 1932[1] بدوار بني عُدي، بلدية هواري بومدين (عين الحساينية سابقاً)، على بعد حوالي 15 كلم غرب قالمة، أبوه الحاج إبراهيم بن عبد الله بن سعدي بوخروبة، و أمه تونس بوهزيلة، له شقيقان عبد الله و السعيد، و أربع شقيقات: الزهرة العارف، يمينة و عائشة.

هواري بومدين هو الاسم الثوري الذي اشتق من كلمتين: الأولى "سيدي الهواري" الولي الصالح بمدينة وهران، أما الاسم الثاني "بومدين" فيعود إلى ولي المسجد الكبير بتلمسان "سيدي بومدين".

و لأن اسم هواري بومدين حفر بعمق في الذاكرة و الوجدان الجزائري، فإن الجزائريين مازالوا يتمسكون به بدل محمد بوخروبة[2].

2- دراسته

بدأ محمد بوخروبة دراسته بالتحاقه بالمدرسة القرآنية في سن الرابعة من عمره[3]،ثم تابع دروسه في المدرسة الابتدائية الفرنسية، و بعد بلوغه الرابعة عشر التحق بالمدرسة الكتّانية بقسنطينة التابعة لحزب الشعب الجزائري، أين تابع الدراسة الإسلامية، و كان التلميذ بوخروبة يتميز بذكاء و ذاكرة قويين جداً[4]، و عرف بحبه الشديد للتاريخ فصنع ذلك منه رجلاً ذا رؤية سياسية و القدرة على فهم مجريات الأحداث و اتجاهاتها، فهي صفة السياسيين الكبار في العالم.

استدعي محمد بوخروبة للالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي عام 1951م لكنه رفض أن يكون تحت العلم الفرنسي، فقرر الشاب الذهاب إلى مصر هرباً من التجنيد

[1] عمار بومايدة: بومدين و الآخرون ما قاله و ما أثبتته الأيام، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008م، ص 16.

[2] محمد الصالح شيروف: هواري بومدين رحلة أمل و اغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005م، ص 23.

[3] طاهر يحياوي: هواري بومدين (الزعيم الوطني الخالد)، دار المعرفة، ص 5.

[4] رابح لونيسي: الرئيس هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، ص 6.

في الجيش الفرنسي[1]، فأخبر صديقه محمد الصالح شيروف بها و اشترط على أن يكون السفر سرّاً دون علم أوليائهم، و رغم فقره فقد باع كل ما يملك من متاع (فراش، أثاث، كتب ..) من أجل الرحلة[2]، و استغرقت الرحلة ثلاثة أشهر و نصف، مسافة 4500 كلم مشياً على الأقدام خوفاً من الوقوع بين أيدي رجال الأمن، فبالقاهرة وجد نفسه وسط زخم هائلٍ من فطاحل الفكر و المعرفة و الأدب و السياسة[3].

إلى جانب متابعته حلقات الدروس بالأزهر، أقدم جامعة إسلامية، و أصبح مواظباً على مطالعة الجرائد و المجلات السياسية.

3- التحاقه بالثورة:

عند اندلا ع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 ،استقبل بومدين خبر اندلاعها بفرح كبير و أصبح يتابع أخبارها باهتمام مع تفكيره في العودة إلى الوطن و الانضمام لها[4].

اتصل بومدين بالسيد احمد بن بلة رئيس المكتب العسكري للثورة بالقاهرة و طلب منه الحاقه بالثورة و لبى الاخير رغبته، فالتحق بومدين بإحدى الثكنات العسكرية بمصر و بدأ الحصص التدريبية على السلاح تحت إشراف خبراء عسكريين مصريين و تعلم منهم تقنيات حرب العصابات[5].

مع بداية 1955 التحق بومدين بصفوف الثورة قادما من القاهرة مع ستة من الطلبة الجزائريين[6]على متن باخرة دينا[7] التي كانت محملة بالأسلحة المتوجهة إلى جيش التحرير الوطني و رست الباخرة في منطقة الناظور قرب الحدود المغاربية مفرغة حمولتها هناك.

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 6.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص ص 388-389.

[3] عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 16.

[4] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 390.

[5] محمد الصالح شيروف: المرجع السابق، ص ص 111-112.

[6] 6 طلبة هم: محمد شنوت، عبد العزيز مشري، علي مجاري، محمد الصالح عرفاوي، حسين محمد، محمد عبد الرحمان، ينظر: رابح عدالة هواري بومدين رجل كفاح و مواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013، ص 5.

[7] باخرة دينا: و هي هدية الملك حسين عاهل الأردن لزوجته الأولى دينا عبد الحميد لزواجها منه، و قد وضعتها تحت تصرف الثورة الجزائرية الجزائرية أنظر: عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 18.

كلّف بومدين في البداية بجلب الاسلحة من الحدود و تدريب المجاهدين على استعمال السلاح و نصب الكمائن، و عند انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت1956 م أصبح عبد الحفيظ بوصوف قائدا للولاية الخامسة و هي ناحية وهران بعدما كان عقيدا بالجيش التحريري، و عين بومدين نائبا له[1].

و بعد استشهاد القائد محمد العربي بن مهيدي[2]، عين بوصوف في مكانه كرئيس لجنة التنسيق و التنفيذ[3] بتونس سنة 1957 م، و بهذا رقي بومدين إلى رتبة عقيد و تولى قيادة المنطقة الخامسة و عمره لا يتجاوز 25 سنة، مقيما لمركز قيادته بمدينة وجدة على الحدود الجزائرية المغربية[4].

أنشأ بومدين نظام محكم من المخابرات العسكرية رفقة مجموعة من قيادي الثورة، و فتح ورشات لتدريب افواج من الشباب المتعلمين في آليات الاتصال و البث و الاستقبال المعلوماتي بالإضافة إلى إقامة مركز للتنصت، و بهذا أصبح بومدين على علم بكل ما يجري في الولايات الأخرى ودول الجوار و حتى أوروبا[5].

و لكن تعرض بومدين لكثير من المتاعب عند قيادته الولاية الخامسة التي تعود أسبابها لسرعة ارتقائه في المناصب، و علق عليها البعض بأنها كانت بسبب ممارسة جهوية و خاصة من طرف بوصوف الذي ينحدر من نفس منطقة بومدين و تحديدا ولاية ميلة، و السبب الثاني هو نقل قيادة الولاية الخامسة إلى وجدة بالمغرب الأقصى، وتمثلت هذه المتاعب في تمرد الشهيد بوزيدي محمد الملقب بعقب الليل و كذلك تمرد النقيب الزبير و قد ادى تمرده ما إلى تصفيتهما، ثم تمرد مجموعة من

---

[1] محمد العيد مطمر: الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003م، ص ص 28-29.

[2] محمد العربي بن مهيدي: ولد عام 1923 بعين مليلة، ناضل بصفوف حزب الشعب و أصبح من كوادر تنظيمه المسلح، اعتقل عام 1945 عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة و العمل و قائد منطقة وهران التي تخلى عن قيادتها لبوصوف، حيث عين عضوا في القيادة العليا لجبهة التحرير، اعتقل يوم 23 فيفري1957 و استشهد تحت التعذيب، ينظر :محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر الجزائر، 2008 ،ص ص 191-192.

[3] لجنة التنسيق و التنفيذ :أقرها مؤتمر الصومام و تمثل هيئة اركان الحرب، و لها السلطة المطلقة في مراقبة المنظمات السياسية و العسكرية و الاجتماعية و الاقتصادية، و مكلفة بإنشاء و مراقبة اللجان المختلفة، و لها خمسة أعضاءهم :عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، محمد العربي بن مهيدي، سعد دحلب، ينظر :محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 34.

[4] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 27.

[5] عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 19.

النقباء و الملازمين الذين بلغ عددهم 53 ضابط واصفين بومدين بغير الكفء وقيادته للعمليات العسكرية من خارج الجزائر، لكن هذا التمرد لم ينجح في إزاحة بومدين و جماعته[1].

عند وصول الجنرال ديغول[2]إلى الحكم بفرنسا سنة1958 م قام بتطبيق خطي شال و موريس المكهربين على الحدود الشرقية و الغربية و بذلك أعيد تنظيم جيش التحرير الوطني من طرف قيادة الثورة، فأنشأت قيادتين للأركان الاولى على الحدود الشرقية تضم الولاية الأولى الأوراس و الولاية الثانية الشمال القسنطيني و الولاية الثالثة منطقة القبائل و يرأسها محمدي السعيد[3]و مقرها غاديماو و قيادة الأركان الثانية على الحدود الغربية تضم الولاية الرابعة الجزائر العاصمة و الولاية الخامسة وهران و الولاية السادسة الصحراء، و يرأسها هواري بومدين بمساعدة العقيدين سي سليمان[4]و الصادق دهيلس و مقرها وجدة[5].

4- رئاسته لهيئة الاركان:

في 19 سبتمبر1958 م تم الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس[6]و التي هدفها التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، و قد واجهت هاته الحكومة العديد العديد من المشاكل اثر انشائها أهمها:

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 ،ص 158.

[2] الجنرال ديغول :ولد في 22 نوفمبر 1880 تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912م شارك في الحربين العالميتين 1 و2 ،برز كشخصية و بطل عسكري مقاوم، اسس الجمهورية الخامسة الفرنسية عندما كانت الثورة في عامها الرابع، ينظر :عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر، [د.ت]،ص 120.

[3] محمدي السعيد :من مواليد 1912 بضواحي الاربعاء بمنطقة القبائل، ضابط صف بالجيش الفرنسي و التحق بالاستخبارات الألمانية، افرج عنه سنة 1952 ،انضم لجيش التحرير سنة 1954 ،عضو في المجلس الوطني للثورة و عين مسؤولا لتنظيم العسكري، عضو في المكتب السياسي، وزير للمجاهدين في حكومة بن بلة، ينظر :رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 1999 ،ص 172.

[4] سي سليمان :اسمه أحمد قايد من مواليد 1921 بتيارت، مناضل في صفوف الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، و التحق بالثورة في 1955،في 1957 أصبح نقيب في جيش التحرير ثم مساعد قيادة الأركان، شارك في مفاوضات ايفيان، ينظر :نفسه، ص167 .

[5] رابح لونيسي، المرجع السابق،ص160.

[6] فرحات عباس :من مواليد 24 اكتوبر 1899 بالطاهير ولاية جيجل، مناضل في صفوف حركة الشباب الجزائري بزعامة الامير خالد، من من دعاة الادماج و المساواة، أحد أهم ناشطي حركة احباب البيان و الحريات، عضو في المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ، ترأس الحكومة المؤقتة بين 1958 و 1961 و قدم استقالته في 1963 ،اعتقل في 1964 و وضع تحت الاقامة الجبرية، توفي في23 ديسمبر 1985، ينظر :رشيد بن يوب: المرجع السابق، ص ص 158-159

- قادة الولايات في الداخل اعتبروا انشاء هاته الحكومة دون استشارتهم خرقا للقانون و لا يتماشى مع نصوص مؤتمر الصومام 20 أوت1956م[1].
- تم رفض تكوين لجنة العمليات العسكرية (قيادتي الاركان الشرقية و الغربية) من طرف قادة الولاية الثانية لان قيادة الحكومة المؤقتة لا تعيش في الداخل أي أنها بعيدة عن ميدان الثورة و بذلك لا تملك المعطيات لإعطاء الاوامر[2].
- تقديم محمد الامين دباغين[3] استقالته كوزير للخارجية بعد ستة اشهر من تشكيل الحكومة بسبب الصراعات داخل الحكومة و مضايقته أثناء القيام بمهمته و تدخل الغير فيها.
- انشقاق الحكومة المؤقتة بسبب وجود تكتلات بها،فكل وزير أحاط نفسه برجال حزبه القديم[4].

و نتيجة لهذه الاوضاع المتدهورة و الصراعات بين الداخل والخارج عجزت الحكومة المؤقتة عن تسيير الاحداث مما اضطر بعض القادة العسكريين إلى عقد اجتماعهم، و تمت دعوة العقداء العشر[5]في اواخر شهر جويلية 1959م بتونس[6]، و كان الغرض من هذا الاجتماع الدعوة إلى الاصلاح و تشكيل قيادة جديدة تشرف على تسيير الدولة، و بعد 94 يوما انتهى الاجتماع و قد

[1] عقد مؤتمر الصومام بوادي الصومام و ترأس جلساته عبان رمضان مع اسناد الامانة للعربي بن مهيدي، استعرض خلاله النقائص و السلبيات التي رافقت انطلاق الثورة و انعكاساتها، اسفرت جلساته عن تحديد الاطر التنظيمية السياسية و العسكرية و الاجتماعية و الفكرية و طور العلاقة بين اجهزة العمل الثوري، ينظر :عمر سعد الله: الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، عدد 14 ،الجزائر، 2006 ،ص ص 47-48.

[2] رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 14-15.

[3] محمد الامين دباغين :من مواليد 1917 بشرشال، رفض الامتثال لقانون التجنيد الاجباري و تعرض للسجن سنة 1943 وبعد الإفراج عليه اصبح رئيس حزب الشعب، كان من المعارضين لمصالي الحاج، القي القبض عليه سنة 1954 و عند اطلاق سراحه التحق بالمجلس الوطني للثورة ثم لجنة التنسيق و التنفيذ في 1957 ، اصبح وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة سنة 1958 ، بعد الاستقلال عاد لممارسة مهنة الطب في مدينة العلمة، ينظر : رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 1480.

[4] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1964-1962، ط2، دار القصبة، الجزائر 2011، 2011، ص 309.

[5] العقداء العشر هم : بن طوبال، بوصوف، كريم بلقاسم، عبيدي الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، علي كافي قائد الولاية الثانية، محمد يزوران قائد الولاية الثالثة، سليمان دهليس قائد الولاية الرابعة، بودغن بن علي قائد الولاية الخامسة، هواري بومدين قائد جيش الحدود الغربية، محمدي السعيد قائد جيش الحدود الشرقية، ينظر :سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص28-29.

[6] رابح عدالة: المرجع السابق، ص16

تخللته الكثير من الانقطاعات نتيجة الخلافات و الصراعات خاصة بين أعضاء الحكومة المؤقتة و القادة العسكريين التي ادت إلى رفع الجلسات بضعة ايام[1].

و في الأخير اتفقوا على تكوين مجلس الثورة *CNRA* مهمته وضع إستراتيجية جديدة للثورة الجزائرية و ضم هذا المجلس القادة العسكريين في الداخل و ممثلي فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني و ممثلي الجبهة في تونس و المغرب[2].

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعاً في 16 ديسمبر1960م بطرابلس ليبيا، و امتد إلى غاية 20 جانفي 1960م، و نتج عن هذا الاجتماع عدة قرارات أهمها:

- إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة و ذلك بإبقاء فرحات عباس رئيسا لها.
- تعيين كريم بلقاسم[3] وزيراً للخارجية بدلا من القوات المسلحة.
- إنشاء لجنة وزارية للحرب *CIG* محل وزارة القوات المسلحة، يرأسها كريم بلقاسم، بوصوف بن طوبال.
- تكوين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد هواري بومدين، و يساعده الرائدين علي منجلي[4] و سي سليمان و عز الدين زراري.
- عين محمدي السعيد وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة بعد أن كان قائدا للقوات الشرقية.

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 147

[2] رابح عدالة، هواري، المرجع السابق، ص 16.

[3] كريم بلقاسم :ولد في 14 سبتمبر 1922 بتيزي وزو، التحق بحزب الشعب الجزائري في خريف 1954 عندما تم تسريحه من الجيش الفرنسي، اصبح مسؤولا لولاية جرجرة وكان من الستة التاريخيين المفجرين للثورة، عين في لجنة التنسيق والتنفيذ، كان رئيس الوفد الجزائري في اتفاقيات ايفيان مارس 1962 ، حكم عليه بالإعدام في 7 افريل 1969 ، وجد ميتا بأحد فنادق ألمانيا، ينظر :محمد عباس، ثوار....عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005 ، ص ص 107-108.

[4] علي منجلي :من مواليد 1922 بسكيكدة، انخرط في صفوف الحركة الوطنية لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، باندلاع الثورة انضم إلى صفوف الولاية الثانية، ثم عضو في القيادة العامة لجيش التحرير، وعضو في مجلس الثورة، بعد الاستقلال انتخب عضوا في الجمعية التأسيسية، توفي في 14 افريل1998 ، ينظر :رشيد بن يوب :دليل، المرجع السابق، ص ص177 - 178.

ومنذ هذا الاجتماع لم يعد للحكومة المؤقتة فعالية مباشرة على جيش التحرير من خلال اللجنة الوزارية لشؤون الحرب، و التي يتوجب عليها هي نفسها أن تمر بقيادة هيئة الأركان لكي تطلع على أخبار الجيش، و وجدت الحكومة أنها فقدت شيئا فشيئا صلاحيتها القديمة في قضايا الجيش[1].

و فور تعيين بومدين قائد الهيئة الأركان عمل جاهدا على تنظيم و تطوير الجيش و ذلك بتدريبهم تدريبا عصريا و تجنيد الشباب و اختيار إطارات جيش التحرير الوطني من المثقفين، و ركز اهتمامه في تكوين جيش الحدود مستعينا بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي، و قد استعان بهم على تنفيذ مخططهم في السيطرة على الجيش، و من هؤلاء الفارين محمد زرقيني و سليمان هوفمان و محمد بوتلة الذين اشرفوا على المكتب التقني لجيش الحدود، بالإضافة إلى حمو بوزادة و مصطفى شلوفي اللذان أشرفا على مصلحة التسليح، و بسبب ما سبق ذكره فقد أسندت إلى الفارين المراكز الحساسة في قيادة هيئة الأركان[2].

كما قام بومدين بتكديس السلاح في الحدود الشرقية و الغربية و عدم توزيعها على الولايات الداخلية وفق تقرير سي لخضر بورقعة مسؤول جهاز الاتصال و الأخبار في الولاية الرابعة الذي رفعه إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية في1960 م، و هذا ما يفسر شهادة عبان رمضان[3] في احدى رسائله لأحمد بن بلة المسؤول عن التموين بالأسلحة في الخارج قائلا" :لماذا تمنعون إرسال السلاح لنا نحن في الوسط و الشمال القسنطيني، هل لأننا قبائل؟"،و برر بومدين عملية تكديس الاسلحة إلى مشاكل التجنيد الكبيرة التي يلاقيها في المنطقة الغربية لأنها ضعيفة و قليلة.

5- صراع بومدين مع الحكومة المؤقتة

[1] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر :محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003 ، ص476 .

[2] عبد الحميد براهيمي: في أصل المأساة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 ، ص ص47 – 48.

[3] عبان رمضان :ولد عام 1920 بمنطقة القبائل، اهتم بالنضال منذ 1945 واعتقل سنة 1950 وهو مناضل في حزب الشعب، التحق بعد اطلاق سراحه بجبهة التحرير الوطني التي اصبح احد مفكريها، اكسبته سياسته عداء بن بلة وبوضياف وكريم بلقاسم وبوصوف، استدرج إلى كمين له بالمغرب حيث تم خنقه في ديسمبر 1957 بأمر من بوصوف، ينظر :محمد حربي: المرجع السابق، ص18

بقيت قيادة الأركان تنتظر مساعدات الحكومة المؤقتة التي وعدتها بها سواء كانت مالية أو بشرية، لكن هاته الإعانات لم تصل مما أدى إلى بداية التوتر بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة لجيش التحرير[1].

كانت الحكومة المؤقتة منشغلة بنشاطها الدبلوماسي مهملة الجوانب العسكرية للثورة و بدلا من أن تنفق المال في شراء السلاح كانت تقوم برحلاتها إلى مختلف أنحاء العالم، فأصبحت هيئة الأركان ترى موظفي الحكومة المؤقتة بيروقراطيين أكثر منهم مناضلين، و لهذا السبب تخلى بومدين و مساعديه عنها و شرعوا في تجنيد الطلبة و اللاجئين في الجيش[2]، و في هذه الوضعية المتوترة وقع حادث كان هو سبب الأزمة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان، و ذلك في 21 جوان 1961 حيث تمكن جيش التحرير من إسقاط طائرة فرنسية (ف 84) بالأراضي التونسية، و تم أسر الطيار الفرنسي من طرف هيئة الأركان، و طلبت الحكومة التونسية تسليمه حالا و بدون شروط و إلا فإنها ستضطر لغلق الحدود و منع عربات جيش التحرير من التحرك في الأراضي التونسية و قطع التموينات[3]، فتدخلت الحكومة المؤقتة و أمر فرحات عباس تسليم الطيار للحكومة التونسية، و لكن بومدين و مساعديه رفضوا الأمر[4]، لأن الطائرات الاستكشافية للجيش الفرنسي كانت تخترق يوميا الحدود التونسية و ألحقت أضرارا بالغة بجيش التحرير الوطني، و لفك النزاع تدخل بن طوبال[5] و بوصوف[6] و تحدثا مطولا مع بومدين مستخدمين حجة أن الثورة في خطر و أن الإخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة عن الحكومة المؤقتة، و عند خروجهما من مقر القيادة رافقهما العقيد بومدين و وافق على إطلاق سراح الطيار الفرنسي و عاد إلى مقر القيادة

[1] رابح عدالة: المرجع السابق، ص17

[2] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص31

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 ، ص49

[4] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007 ، ص2

[5] لخضر بن طوبال :ولد سنة 1923 بميلة، انضم إلى حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني، عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة ثم وزير للدولة في الحكومة الثالثة، بعد الاستقلال فضل الابتعاد عن السياسة، ينظر :حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص ص 308-309.

[6] عبد الحفيظ بوصوف :من مواليد 17-08-1926 بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1941، كان من بين أعضاء مجموعة 22 التي اقرت الثورة ، تم تعينه قائدا للولاية الخامسة وانشأ المركز الاول لتكوين المختصين في الارسال سنة 1956 والمدرسة الاولى للإطارات سنة 1957، ينظر :عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص54 .

و الدموع في عينيه، و أعلن عن استقالته من القيادة العامة لهيئة الأركان و قدم بيان 15 جويلية 1961 لرئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس شرح فيه أسباب استقالته و التي تتمحور في:

- الفساد و الطمع الذي انتشر بين عناصر الحكومة المؤقتة.
- التلاعب بالأموال بين الوزارات، و يعني بذلك الباءات الثلاث فقد كانوا من جهة يشرفون على هيئة الأركان و من جهة يشغلون وظائف أخرى، فكريم بلقاسم وزير الخارجية و بوصوف وزير الاتصالات و التسليح، و بن طوبال وزير الداخلية.

و بهذا اتهم بومدين الطاقم الحكومي بالانحراف عن قرارات مؤتمر طرابلس و السعي إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، و قد أبدى الرئيس فرحات عباس رفضه للاستقالة كي لا ينتشر خبر الصراع و الخلاف[1].

و بعد استقالة أعضاء قيادة الأركان بومدين و قايد أحمد و علي منجلي توجهوا إلى ألمانيا حيث التقوا بأحد كبار المسؤولين في فيدرالية فرنسا السيد عمر بوداود و طرحوا عليه الأزمة، كما قام هواري بإرسال عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لإطلاع السجناء الخمس[2] على الوضع القائم بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة، و بعدها عاد العقداء الثلاث و بوتفليقة من الخارج واستقروا بالمغرب الأقصى.

بعد فشل المفاوضات بين فرنسا و الحكومة المؤقتة في" لوقارن "من 20 إلى 28 جويلية 1961 بطرابلس و خلال الاجتماع قام علي منجلي و قايد أحمد بشن هجوم على الحكومة المؤقتة و خاصة على كريم بلقاسم، لأنهم قاموا بإضعاف هيئة الأركان و إهمالها، أما فرحات عباس هوجم من طرف بن يوسف بن خدة[3] مستغلا الخلاف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان المتمثل في توحيد جيش الداخل و الحدود تحت قيادة بومدين و منجلي و قايد أحمد و بذلك ظهر بن خدة كرجل وطني

[1] محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والآمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص ص 572-573.

[2] السجناء الخمس هم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، ينظر: رابح عدالة، المرجع السابق، ص 19.

[3] بن يوسف بن خدة :ولد في 20 فيفري 1923 بالمدية، انخرط بالحركة الوطنية في 1939 ، انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم أمينا عاما لها، انضم للثورة في 1955 ، بعد مؤتمر الصومام عين عضوا أساسيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة في 1958 ثم رئيسا لها في 1961 ، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية، توفي يوم 04 فيفري2003، ينظر :عمار بومايدة، المرجع السابق، ص ص 28-29.

قادر على محاورة هيئة الأركان و كذلك من الجماعة اليسار التي لا ترضخ لمطالب فرنسا و منفذ للثورة من الخلافات الموجودة بداخل الحكومة المؤقتة، في نهاية الجلسة قُرر تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا جديدا للحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس و أعيد العقيد بومدين إلى منصبه قائدا لهيئة الأركان و عين سعد دحلب[1] وزيراً للخارجية خلفا لكريم بلقاسم الذي أصبح وزيرا للداخلية .لكن بعد الاجتماع كشف بن خدة عن حقيقته و بدأ بمواجهة هيئة الأركان و قام بتعين موسى بن أحمد رئيسا لها، و في يوم 27 سبتمبر 1961 أعطى بن خدة أوامر إلى قادة ولايات الداخل بعد إجراء اتصالات مع هيئة الأركان متهما اياها بعرقلة العمل العسكري و إخلالها بالسلام في الجزائر[2].

6- أزمة صائفة 1962

اجتمع المجلس الوطني للثورة من 22 الى 27 فيفري 1962 بطرابلس للتصويت على قرار وقف إطلاق النار وكانت نتيجة التصويت 45 بنعم و 4 بلا، وهؤلاء الأربعة هم قادة هيئة الأركان بومدين و منجلي وسي سليمان، و الرائد مختار بزيزم، وذلك لرفضهم طلب فرنسا و المتمثل في حل جيش التحرير الوطني ودخول أفراده كلاجئين من تونس واستبدالهم بقوات محلية من الجيش الفرنسي فبدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية يوم 07 مارس1962 و ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم الذي وقع الاتفاقيات يوم 18 مارس 1962 وذلك بعد إلغاء طلب حل الجيش الوطني الشعبي، وبهذا تحقق وقف إطلاق النار بين قوات الثورة الجزائرية والقوات المسلحة الفرنسية يوم 19 مارس 1962[3].

بعد هذه المفاوضات خرج القادة الخمس من السجن، فقامت هيئة الأركان بدعوتهم إلى مقرها بوجدة لمشاركتهم في احتفال وقف إطلاق النار، وطرح قادة هيئة الأركان لأحمد بن بلة[4]

[1] سعد دحلب :ولد سنة 1910 بالجنوب، ناضل بصفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالثورة في 1955 ، كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1956 ثم وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة، شارك في مفاوضات ايفيان . 1962 ينظر :محمد حربي: المرجع السابق، ص193

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 502

[3] سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص 34.

[4] أحمد بن بلة: ولد في 25 ديسمبر 1918 بمغنية على الحدود المغربية، شارك كمجند في الحرب العالمية الثانية، في 1946 انضم إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في 1947 مسؤول المنظمة السرية في منطقة الغرب، ثم مسؤولها على المستوى الوطني في 1949، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائري 1956، شكل أول حكومة بعد الاستقلال، ينظر: رشيد بن يوب: المرجع السابق، ص 120.

موضوع الأزمة التي بينهم وبين الحكومة المؤقتة، فتحالف بن بلة مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، وبهذا اكتسب بومدين غطاء سياسي له مكانة للتغلب على الحكومة المؤقتة وتهيئة الأوضاع للاستيلاء على السلطة بعد الاستقلال[1].

قام بن بلة وقادة هيئة الأركان بإرسال طلب إلى مكتب المجلس الوطني للثورة لإقامة اجتماع للمجلس ، ولكن رفض طلبهم لسببين هما:

- أنه بعد المصادقة على اتفاقيات إيفيان لم يعد هناك مبررات لعقد اجتماع خارج التراب الوطني.
- أن القانون الأساسي لمجلس الثورة ينص على عقد اجتماع استثنائي إما بطلب الحكومة المؤقتة أو من ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

و بعد عدة محاولات و مشاورات مع أعضاء الحكومة المؤقتة، وافقوا على عقد الاجتماع.

عقد المؤتمر بمدينة طرابلس الليبية بين 27 ماي 1962 و 07 جوان 1962، و تضمن جدول الأعمال دراسة نقطتين:

- إعداد برنامج سياسي يحدد سياسة بناء الجزائر الجديدة، و عرف بميثاق طرابلس و يعد أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة، و قد صادق المجلس الوطني للثورة بالإجماع على هذا الميثاق، و أهم بنوده:

أولاً: اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام سياسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

ثانياً: تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.

ثالثاً: تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني الشعبي الذي يتبنى الحزب الواحد و رفض التعددية الحزبية.

- انتخاب قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني[2].

[1] عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 58.

[2] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر، 1991، ص ص 247-248.

و عند البدء في مناقشة النقطة الثانية أصبح الجو متوتراً داخل المؤتمر، و ظهر تياران مختلفان لكل منهما مؤيدون من أعضاء المجلس الوطني للثورة:

التيار الأول: يرأسه بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة و يدعمه الباءات الثلاثة، و هم كريم بلقاسم، بوصوف و بن طوبال، و بعض قادة ولايات الداخل، حيث اعتبروا أنفسهم القيادة الشرعية للبلاد إلى حين الاستقلال، ثم تجرى انتخابات شعبية لاختيار القيادة الجديدة.

التيار الثاني: تزعمه قادة هيئة الأركان و الزعماء الخمس ما عدا بوضياف الذي تمسك بشرعية المؤسسات القائمة إلى غاية الاستقلال، إضافة إلى بعض القادة الولايات في الداخل.

و عند التصويت فازت قائمة بن بلة بـ 33 صوت مقابل 31 صوت لقائمة كريم بلقاسم، إلا أن هذه النتيجة لم تمنح الشرعية القانونية لقائمة بن بلة، لأن قوانين مجلس الثورة تنص على ضرورة الحصول على ثلثي الأصوات، أي 46 صوت على أساس أن عدد الأعضاء في المجلس هو 69 عضواً[1].

و هنا قامت مناوشات بين الأعضاء و تدنى مستوى النقاش فقام السيد محمد بن يحي[2] بصفته رئيس المكتب للدورة بالإعلان عن رفع الجلسة، و في يومي 06 و 07 جوان 1962 انسحبت الحكومة المؤقتة من المؤتمر و عادت إلى تونس مع مؤيديها من أعضاء المجلس الوطني للثورة[3]، و يبرر بن خدة أسباب انسحابه بعجز المجلس عن اتخاذ أي قرار للموافقة على المكتب السياسي، و تجنباً للفراغ السياسي و الحفاظ على تواجد الحكومة المؤقتة[4].

أما بالنسبة لأعضاء مجلس الثورة الذين لم يغادروا المؤتمر قاموا بإعداد محضر للتنديد بموقف رئيس الحكومة بن خدة و الموالين له، و بعد المشاورات لأعضاء المجلس قاموا بانتخاب مكتب

[1] إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 26.

[2] محمد الصديق بن يحي: من مواليد 1932، مناضل في الحركة الوطنية، عضو مسؤول في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، عضو في المجلس الوطني للثورة منذ 1956، أمين عام للحكومة المؤقتة و مساعد رئيس الحكومة بين 1958-1962، توفي 03 ماي 1982، ينظر: رشيد بن يوب: المرجع السابق، ص 130.

[3] عمار قليل: المصدر السابق، ص 252.

[4] سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 173.

سياسي جديد لجبهة التحرير الوطني، يضم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر[1]، رابح بيطاط[2]، حسين آيت أحمد[3]، محمدي السعيد، الحاج بن على، و قد وافق بوضياف على الانضمام إليهم بعدما أكد له خيضر أن المكتب المنتخب سيكون مؤقتاً بينما يجتمع مجلس الثورة لتكوين مكتب سياسي جديد.

و بهذا بدأت الأزمة تعرف منعرجاً خطيراً بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة، هذه الأخيرة التي سعت إلى نقل الصراع على السلطة من الخارج إلى الداخل، لتتفوق على هيئة الأركان المدعمة من طرف المكتب السياسي بكسب الداخل إلى جانبها[4]، و نظراً لهاته الظروف المليئة بالصراعات، اجتمع قادة الولايات الثانية، الثالثة و الرابعة و فدراليتي فرنسا و تونس، يومي 24 و 25 جوان بزمورة[5]، و تبنى الحاضرون عدة نصوص في نهاية الاجتماع، و أهم القضايا التي طرحوها:

- الانشقاق داخل الحكومة قد مس سلطتها و سيادتها.
- الأزمة المفتوحة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان.
- غياب السلطة الفعلية جعل الولايات تتصرف بمفردها.
- التنديد بتمرد هيئة الأركان التي تهدف للاستيلاء على السلطة، و التي اعتبرها المجتمعون بأنها قد حلّت و جرّدت من صلاحياتها رسميا منذ صيف 1961 لأنها قامت بتقديم مذكرتها للاستقالة[6].

---

[1] محمد خيضر: من مواليد 13 مارس 1921 بالج ا زئر، أصله من بسكرة، انخرط بصفوف نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب، كان من بين الزعماء الخمس الذين اختطفت فرنسا طائرتهم، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1957، اغتيل بألمانيا في 04 جانفي 1967، ينظر :عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 36-37.

[2] رابح بيطاط :من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو في المنظمة السرية، مسؤول عن الولاية الربعة، عين نائبا لرئيس أول حكومة مستقلة، عين وزير الدولة سنة 1965 ، توفي يوم 10 أفريل 2000 ينظر: عمار بومايدة المرجع السابق: ص37

[3] حسين آيت أحمد :من مواليد 20 اوت 1926 بمنطقة القبائل، انخرط بحزب الشعب في 1943 ، عضو في المكتب السياسي للحزب، مسؤول عن المنظمة الخاصة سنة 1947-1949 عضو المجلس الوطني للثورة في 1956، اعتقل بعد اختطاف الطائرة، بعد الاستقلال عين نائبا في الجمعية التأسيسية، عارض بن بلة وهذا أدى إلى اعتقاله ولكنه هرب إلى الخارج، ينظر :نفسه، ص111

[4] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 32.

[5] زمورة: بلدة واقعة في مفترق الطرق بين الولاية الأولى الأوراس و الولاية الثانية قسنطينة و الولاية الثالثة القبائل، ينظر: محمد تقية: المصدر السابق، ص 588.

[6] نفسه، ص 588-589.

و اتفق الحاضرون في الأخير على قرارين أساسيين هما:

- إنشاء لجنة التنسيق بين الولايات تكون مهمتها المحافظة على وحدة البلاد.
- تقديم نداء موجه إلى كل الأعضاء في الحكومة المؤقتة ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية و ذلك للحفاظ على وحدة البلاد و مصالح الأمة[1].

إضافة إلى قيام الحاضرين بإرسال رسالة إلى الولايات التي لم تحضر الاجتماع و أعلنت فيها بأن المجتمعون سيكون موقفهم حيادي اتجاه أعضاء الحكومة المؤقتة، كما وجهوا وفداً إلى تونس في 27 جوان 1962، و الذي استقبل من طرف أعضاء من الحكومة المؤقتة و هم بن خدة، بن بلة خيضر و كريم بلقاسم، و أبلغوهم بالقرارات المتخذة، و كانت نتيجتها انسحاب خيضر من الاجتماع و إعلان استقالته و تبعه بن بلة الذي رحل إلى مصر[2].

و في 30 جوان 1962 أقيلت هيئة الأركان من طرف الحكومة المؤقتة، و اعتبرت هيئة الأركان هذا القرار غير شرعي بحجة أن المجلس الوطني للثورة هو الذي لديه الحق في إقالتها، و رفض القرار من طرف بن بلة[3]، فقررت الحكومة التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث للهيئة: بومدين، منجلي و سي سليمان، و تجريدهم من رتبهم، إضافة إلى رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط السابقين و من يدور في فلكهم.

بعد الإعلان عن استفتاء استقلال الجزائر في 03 جويلية 1962، دخل بن خدة إلى الجزائر العاصمة، أما بن بلة فدخل إلى تلمسان، و التحق به كل من العقيد بومدين و فرحات عباس و بعدها تم الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي في 22 جويلية 1962 المشكل من: خيضر، بن بلة، بيطاط، بوضياف، محمدي السعيد، آيت أحمد، و قد اعترف بن خدة بسلطة هذا المكتب معلناً نقل السلطات و الصلاحيات من الحكومة المؤقتة إلى المكتب السياسي[4]، و قد حرص بن خدة على على أن لا تبدأ مواجهات دموية بين الجزائريين، و هذا يوم 28 جويلية 1962.

[1] علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري و أمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002، ص 73.
[2] نفسه، ص ص 76-77.
[3] محمد تقية المصدر السابق، ص 590.
[4] محمد تقية، المصدر السابق، ص ص 596-599.

و أمام هذه المجموعة تشكلت مجموعة أخرى عرفت بمجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم بوضياف و آيت أحمد، الذين رفضوا الاشتراك في المكتب السياسي بدعم من محمد أولحاج[1] قائد الولاية الثالثة القبائل الكبرى[2].

و بعد المواجهات بين المكتب السياسي و الولاية الثالثة، وافقت الأخيرة على تشكيلة المكتب بشرط استبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم، و بالنسبة للولاية الرابعة كانت محايدة في قرارها و اقترحت تكوين مكتب سياسي يضم قادة الولايات كلها، أما باقي الولايات فقد وافقت على تشكيلة المكتب.

و بعد هاته الأحداث أعلن محمد خيضر تعيين سعدي ياسف مسؤولاً للمنتخبين في إطار لجنة الحزب للجزائر الكبرى، إضافة إلى تأجيل الانتخابات إلى أجل غير معروف، و هنا ثارت الولاية الرابعة على هذا القرار و رفضت بعض الأسماء التي وضعت ضمن قوائم الدوائر الواقعة تحت إشرافها[3]، و أعلنت عن وضع قواتها في حالة طوارئ، و في 29 أوت 1962 حدث أول صدام بين عناصر سعدي ياسف الموالية للمكتب السياسي و قوات الولاية الرابعة، أسفر عنه سقوط 13 قتيلاً و نتيجة لهذه الأحداث أعلن بن بلة في 03 سبتمبر 1962 الزحف على العاصمة[4] و حوصرت من طرف:

- قوات الولاية الثانية بقيادة العربي و رابح بلوصيف.
- قوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر زبيري[5].

[1] محمد اولحاج :اسمه الحقيقي آكلي مقران، من مواليد 1917 بتيزي وزو، التحق بالثورة مع اندلاعها وأصبح ملازم ثم نقيب في 1957، ثم ا رئد، بعد استشهاد عميروش في 1959 خلفه على رأس الولاية الثالثة ورقي إلى رتبة عقيد عام 1960 ، وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، توفي في 2 ديسمبر 1972، ينظر :عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص ص 29-30.

[2] الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 122.

[3] من بين الأسماء التي أثارت احتجاج الولاية الرابعة: عبد الرحمان فارس، الشيخ محمد خير الدين، لأنهما ليسا من المنطقة، ينظر: محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 883.

[4] محمد عباس: المرجع السابق، ص ص 883-884.

[5] الطاهر زبيري: من مواليد 14 أفريل 1929 بسوق أهراس، انخرط بصفوف حزب الشعب في 1950 ثم بالثورة التحريرية، عين قائداً لولاية الأوراس سنة 1960، في انقلاب 19 جوان 1965 كان أول من دخل على بن بلة و أعلمه بأنه لم يعد رئيساً، و عين بعدها قائدا لهيئة الأركان و لكنه انقلب على بومدين الذي انتصر عليه ففرّ إلى تونس، ينظر: عمار بومايدة: المرجع السابق، ص ص 30-31.

- قوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان.
- قوات الولاية السادسة بقيادة شعباني.

و شبّت معارك بين الإخوة الجزائريين، و هنا حطت طائرة نزل منها بن بلة حاملا معه أمرا بوقف إطلاق النار من الجهتين، فتوقف القتال في 06 سبتمبر 1962 و خرجت الجماهير الجزائرية باكية رافضة قتال الأشقاء مرددة شعار " سبع سنين بركات "، و في 20 سبتمبر 1962 تم انتخاب المجلس التأسيسي يرأسه فرحات عباس، و في 29 سبتمبر 1962 عين المجلس أحمد بن بلة رئيساً للحكومة، بومدين وزير للدفاع[1].

7- بومدين بعد استقلال الجزائر

7-1 علاقته بمقتل شعباني

نشبت بعد الاستقلال العديد من الصراعات و من بينها صراع العقيد محمد شعباني[2] مع السلطة، و الذي عرف بالتمرد، و لكن في الحقيقة هو مكيدة ذهب ضحيتها أحد ضباط الجزائر المخلصين.

لقد كان لشعباني العديد من الأسباب أدت به إلى بداية المناوشات مع السلطة خاصة مع الرئيس أحمد بن بلة و وزير الدفاع هواري بومدين، و من أهمها:

- عدم قبول شعباني لسرعة إصدار قرار حل جيش التحرير الوطني و استبداله بالجيش الوطني الشعبي[3]، و إسناد المراكز الحساسة في وزارة الدفاع إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي

[1] لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، تح: صادق بخوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 105.

[2] محمد شعباني: اسمه الحقيقي الطاهر شعباني، من مواليد 04 سبتمبر 1934 بأوماش ببسكرة، سنة 1950 انضم لمعهد عبد الحميد بن باديس و مع اندلاع الثورة أصبح كاتبا مساعدا لسي الحواس بمنطقة الصحراء و رقي لمرتبة ملازم، في أفريل 1958 أصبح ضابط أول، في 1954 عين على رأس المنطقة الثالثة من الولاية السادسة التي ترأسها بعد استشهاد سي الحواس، حكم عليه بالإعدام في 03 سبتمبر 1964، ينظر: عمار بومايدة: المرجع السابق، ص ص 32-33.

[3] الهادي أحمد درواز: العقيد محمد شعباني الأمل و الألم، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 93.

الذي كان يعتبرهم شعباني خطراً حقيقياً على الجزائر[1]، و هنا بدأ اختلاف الآراء بين شعباني و بومدين الذي قال: " تصفية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي و الذين التحقوا بالثورة يعني أننا سنضطر إلى الاعتماد على الخبرات العسكرية الأجنبية في تأهيل الجيش، و هذا ما يجعل أسرارنا العسكرية مكشوفة للأجانب، لذلك فالأولى أن نستعين بهؤلاء الضباط الذين لا ينكر أحد بأنهم جزائريون جادّون في تأطير الجيش و تأهيله خاصة و أنهم يخضعون للقانون الجزائري"[2].

- اعتراض شعباني لطريقة معاملة السلطة للمجاهدين وعائلات الشهداء، فلم يهتم الوظيف العمومي بوضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وهم غير قابلين للترسيم ولا العمل في مؤسسات الدولة.
- عدم تلبية شعباني أمر بن بلة و بومدين في توحيد قواته ضد منطقة القبائل للقضاء على المتمردين و تصفيتهم و الذين يمثلون منظمة FFS [3]، مبرراً أنه لا يعلم خفايا كواليس السلطة لهذا القرار، و أن لا يكون طرفاً في إزهاق أرواح إخوانه الجزائريين.
- أعلن بن بلة قرار رئاسي في 04 مارس 1964، و من ضمن ما جاء فيه للولاية السادسة هو إنهاء صلاحيتها و نقلها من بسكرة إلى ورقلة، و عين عمار ملاح قائداً لهاته الناحية بدل العقيد شعباني الذي أمر بالالتحاق بالمكتب السياسي[4]، و أداء مهامه كنائب لقائد الأركان مع الطاهر زبيري و بومدين، لكن شعباني عصى أوامر بن بلة الذي اتصل متوددا إليه: " تعال بقربي لنتعاون"، فرد عليه شعباني: " أنت طمأنتني كثيراً في بعض الأمور، لكنك بقيت تتصرف بتصرف السياسيين المتعفنين".

---

[1] الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1979، تح: عبد العزيز بوباكير، ج 1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 206.

[2] الطاهر زبيري: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تح: مصطفى دالع، الشروق للنشر و التوزيع، الجزائر 2011، ص 56.

[3] FFS: الجبهة الشعبية للقوى الاشتراكية: ترأسها حسين آيت أحمد بالمنطقة الثالثة القبائل 1963، ضمن 16 عضوا و من أهدافها تحذير المواطن من الاستغلال السياسي للسلطة، و وضع حد لفوضى الحكم و تنقية الجيش الوطني الشعبي من عملاء فرنسا، و لكن النظام أطلق عليهم أنهم جماعة بربرية ترغب في فصل منطقة القبائل عن باقي الوطن، ينظر: لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 134-136.

[4] محمد العيد مطمر: العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 186-187.

و نتيجة لكلامه، غضب بن بلة و أمر بومدين بالإعداد للقبض على شعباني و أصدقائه من الجنود، و في 01 جويلية 1964 تم اعتقال أصدقاء شعباني: محمد الشريف خير الدين، السعيد عبادو و الطاهر جغابة، و هذا كتهديد لتسليم شعباني نفسه للسلطة، و لكن لم يتمّ ذلك[1].

و بعدها بدأت العمليات العسكرية تنفذ لإلقاء القبض على العقيد شعباني، و اتجه الجيش نحو الناحية الرابعة، يقول الشاذلي بن جديد: " اتصل بي بومدين هاتفيا و كان إلى جانبه الرئيس بن بلة أخبرني أن هذا الأخير يطلب مني احتلال مركز قيادة الناحية الرابعة ... فكلفت بالإشراف على العملية و التنسيق بين القوات المشاركة فيها، و رافقني في هذه المهمة نائبي من الناحية الخامسة محمد عطالية"، أما الطاهر زبيري فيقول في مذكراته: "أن الرائد عبد الله بلهوشات هو الذي قاد العمليات العسكرية لمحاصرة بسكرة"[2].

قبل وصول القوات العسكرية لمدينة بسكرة تم إبلاغ شعباني بالأمر فخرج متجها إلى مدينة بوسعادة، أما جنوده الذين بقوا في بسكرة سلموا أنفسهم للقوات العسكرية دون مقاومة، و في يوم 01 جويلية 1964 وصل شعباني لمدينة بوسعادة و اختبأ في جبل بوكحيل، و كان معه صديقه حسين الساسي و الجيلالي سليم، إضافة إلى عناصر من الفيلق 16 التابع لولاية بوسعادة الذين كانوا يحرسونه[3].

بعد أربعة أيام في الجبل احتاج شعباني للدواء لأنه كان يشكو من داء في معدته، إضافة إلى الورق المستعمل في سحب المناشير التي أراد أن يوجهها إلى الشعب للرد على المزاعم و التهم التي وصفته بها السلطة، فكلفوا شاباً من المنطقة الذي اتجه للمدينة و وجدها محاصرة بالجنود، فذهب إلى الصيدلية لشراء الدواء و بعدها إلى المكتبة لشراء الورق و الحبر، فطلب منه صاحب المكتبة أن يعود لاحقاً و أبلغ عنه الأمن الذين ألقوا القبض عليه، فاعترف الفتى بأنه مرسل من قبل القوات المتواجدة في الجبل و تم القبض على شعباني ليلة 07 جويلية 1964[4].

[1] محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص 188.

[2] الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 59.

[3] محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص 190.

[4] نصر الدين مصمودي: دور و مواقف العقيد شعباني في الثورة و مطلع الاستقلال 1954-1964، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009، ص 132.

نقل العقيد و رفاقه إلى سجن سيدي الهواري بوهران، و ظلوا من 07 جويلية إلى 02 سبتمبر 1964 للتحقيق معهم و إعداد ملفات محاكمتهم، و تولى هذه المهمة الضابط محمد تواتي الذي كان من الضباط الفرنسيين الفارين، و اختار بن بلة محمد زرطال رئيساً للمحكمة و هو قاضي مدني، و طلب من بومدين أن يقترح باقي أعضاءها، فاختار: الشاذلي بن جديد، الرائد عبد الغني عبد الرحمان بن سالم، أحمد دارية، أحمد بن شريف، سعيد عبيد[1].

دامت المحاكمة أكثر من 12 ساعة، وجّهت فيها لشعباني العديد من التهم، أهمها:

- عصيانه لأمر عسكري، و هو مقاتلة قوات تمرد آيت أحمد "FFS".
- رفض شعباني إدماج بعض ضباط جيش الحدود إلى قيادته.
- قتله للقومية بعد الاستقلال.
- محاولة انفراده بالصحراء[2].

و في الأخير نطق القاضي بالحكم بالإعدام على العقيد شعباني، أما صديقيه الجيلالي سليم و حسين الساسي فوضعا تحت الإقامة الجبرية، و كان الحكم قاسٍ جدّاً، يقول الشاذلي بن جديد: "كلفنا سعيد عبيد بصفته قائداً عسكرياً للناحية العسكرية الأولى أن يتصل ببن بلة ليخفف الحكم على شعباني، و لكن بن بلة رفض التماسهم و أصرّ على تنفيذ حكم الإعدام و قوله بأنه حكم غير قابل للاستئناف"[3]، طلب من شعباني الرد على الحكم، فكانت كلمته: "إني أطلب من الله و من الشعب الجزائري أن يغفر لي لأني كنت من المساهمين و المساعدين لهذه الفئة الظالمة في الحكم" و أوصى محمد الشريف خير الدين خيراً بأمه[4].

و في 03 سبتمبر 1964 أعدم العقيد شعباني مع طلوع الفجر بحضور أعضاء المحكمة و بعد الإعدام دفن في مكان مجهول، و في عام 1984 أعيد دفن شعباني بمقبرة الشهداء "العالية" و هذا بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلا ع الثورة التحريرية و بطلب من الرئيس الشاذلي بن جديد.

[1] الطاهر زبيري: المرجع السابق، ص ص 60-61.
[2] الهادي أحمد درواز: المرجع السابق، ص 101.
[3] الشاذلي بن جديد: المرجع السابق، 211.
[4] الهادي أحمد درواز: المرجع السابق، ص 101.

أما بالنسبة للمستفيد من إعدام شعباني فهناك آراء تقول بأن كلا من بومدين و بن بلة مستفيدان، فبومدين أراد التخلص منه باعتباره أكبر عدو له في الجيش، لأنه أشد منافسيه و لديه الجرأة و الطموح، و كان يعتبره مثقفاً أفضل منه فهو من تلاميذ مدرسة عبد الحميد بن باديس إضافة للتخلص من التحالف الذي كان بين بن بلة و شعباني ضده[1]، و في هذا الشأن يقول بومدين: "أن بن بلة كان يحرض شعباني على التمرد ضد نظام الجيش و وحدته العضوية .. و كان يدعو شعباني إلى فيلا جولي بحجة تسوية موضوع التمرد، لكنه في الحقيقة كان يزيد في زرع الفتنة بيننا" و يقول أيضاً أن بن بلة هو المسؤول عن إعدام شعباني، فرغم الأصدقاء الذين طلبوا منه التخفيف عن الحكم إلا أنه أصر على تنفيذه[2].

و يقول الطاهر زبيري في مذكراته أنه عندما ذهب إلى بن بلة للتكلم معه حول حكم الإعدام و الالتماس له، انتفض بن بلة و قال: "انتهى الأمر، حكمت المحكمة و نفذ الحكم، و لابد أن نعطي المثال في الصرامة، فالناس تفتقد غياب الطاعة و النظام"[3]، أما الرئيس أحمد بن بلة فقد اتهم الجيش بقتله، مبررا أنه ليست له فائدة من إعدام شعباني.

7-2 الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965

- أسباب الانقلاب

تعود فكرة التخطيط الفعلي للإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة إلى 10 أفريل 1964 عند انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث أظهر بن بلة نواياه الحقيقية في التحضير للإزاحة بالعقيد هواري بومدين و الجيش الوطني الشعبي، لأنهم أصبحوا يشكلون خطراً عليه[4]، فأقدم على عدة أعمال لتحقيق رغبته، و هي:

[1] الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص ص 63-66.

[2] لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة و بالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975، ص 80.

[3] الطاهر وبيري: المصدر السابق، ص 67.

[4] إبراهيم لونيسي: **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الشاذلي بن جديد**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 15.

* اقتراح بن بلة خلال المؤتمر إنشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية، و هدفه من هذا الاقتراح هو تكوين جيش خاص به ليتحرر من قبضة وزير الدفاع بومدين.

* عندما سافر بومدين إلى موسكو يوم 09 ماي 1965 لتمثيل الجزائر في احتفالات شعبية[1]، انتهز بن بلة الفرصة و قام بتعيين الطاهر زبيري قائداً لهيئة الأركان العامة دون استشارة وزير دفاعه[2]، و كان هدفه من هذا العمل خلق صراع بين زبيري و بومدين داخل الجيش.

* عمل بن بلة على تفكيك جماعة بومدين المسماة بجماعة وجدة، فقام بدفع أحمد مدغري[3] على التنحي من وزارة الداخلية، و قايد أحمد من وزارة السياحة، و قلص صلاحيات الشريف بلقاسم في وزارة التوجيه الوطني، و قام بالانفراد بالحكم في عدة مناصب و هي رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، الأمين العام للحزب، وزارة الداخلية، وزارة الأنباء و الإعلام، وزارة المالية، لتكون أموال الدولة كلها تحت يده.

* استغلال بن بلة سفر بومدين إلى القاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية المساندة للقضية الفلسطينية، و قام بالإقدام على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية[4].

رفض بوتفليقة طلب بن بلة، مبررا أنه ليس من صلاحيات الأخير إقالته من منصبه فبوتفليقة عضو في المكتب السياسي و بهذا يعود القرار للمكتب، كما قام بالاتصال ببومدين الذي عاد بسرعة إلى الجزائر، و اعتبر قرار بن بلة هذا النقطة التي أفاضت الكأس، و قرر الاجتماع بجماعته: الطاهر زبيري، بوتفليقة، الشريف بلقاسم، قايد أحمد ، مدغري، و بعد دراسة الأوضاع و القيام بمشاورات مع أحمد محساس و بشير بومعزة، تقرر الإطاحة بالرئيس بن بلة.

[1] احتفالات ذكرى تأسيس الجيش الأحمر السوفياتي الموافق لـ 09 ماي، ينظر: إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 17.

[2] الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 212.

[3] أحمد مدغري: من مواليد 23 جويلية 1934 بسعيدة، التحق بالثورة بالولاية الخامسة برتبة رائد، بعد الاستقلال عين واليا على تلمسان ثم وزيرا للداخلية، دخل في خلافات مع بن بلة فاستقال من منصبه، شارك في انقلاب 19 جوان 1965 و أصبح عضوا في مجلس الثورة ثم وزيرا للداخلية، توفي يوم 10 ديسمبر 1974 في ظروف غامضة، ينظر: رشيد بن يوب: المرجع السابق، ص 173.

[4] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص ص 105-106.

- **أحداث الانقلاب**

بعد الاجتماع الذي أقيم بين بومدين و جماعته، كلف أحمد مدغري و بوتفليقة و شريف بلقاسم و قايد أحمد بتحرير بيان 19 جوان 1965 الذي يبرر الانقلاب (ينظر الملحق رقم ....) و كلف كل من: الطاهر زبيري، العقيد عباس، عبد الرحمان بن سالم، سعيد عبيد، عبد القادر مولاي شابو، أحمد دراية، بتنفيذ اعتقال بن بلة، فقاموا بالتوجه إلى مسكن هذا الأخير ليلة 19 جوان 1965 على الساعة الثانية صباحاً، و دخلوا الغرفة التي كان بها فقال لهم: " أعتقد أن هناك حادث خطير"، فأجابه زبيري: "سي أحمد عندك عدة دقائق كي تلبس و تتبعنا دون مقاومة"، و هنا أدرك بن بلة بأن أمره انتهى.

قامت الجماعة باقتياده إلى وزارة الدفاع، ثم أخذوه إلى قرية بنواحي البليدة و عزلوه عن العالم الخارجي بسجنه في غرفة صغيرة داخل ثكنة عسكرية.

أما الأحداث التي وقعت بالجزائر، فعشية 19 جوان قام بومدين بنشر الجيش و الدبابات في جميع المناطق تخوفاً من أي مظاهرات، و فعلا قام الشعب بمظاهرات بسيطة و اعتقل قليل من المتظاهرين الذين نددوا بالانقلاب[1]، و قام بومدين في نفس اليوم بالظهور عبر شاشة التلفزيون ليخبر المواطنين بما حدث و يعلمهم أسباب قيام الجيش بالانقلاب و أهدافه[2].

- **مبررات الانقلاب و أهدافه**

لقد برر بومدين انقلابه على الرئيس بن بلة قائلاً: " أن أحمد بن بلة وقع في العديد من الأخطاء التي كشفها مجلس الثورة"، و أهم هذه الأخطاء:

* عدم تكوينه لحزب ثوري يضم كل المناضلين من أجل باء الجزائر المستقلة.
* حصر حريات المواطنين و القبض عليهم و تعذيبهم دون مبررات و أسباب.
* بعثرة أموال الدولة و الشعب في غير فائدتهم و استخدامها لأغراضه الشخصية السياسية[3].
* احتكار السلطة لنفسه، أي كان يطبق الحكم الفردي على مؤسسات و صلاحيات الوطن.
* السماح للأجانب بالتغلغل داخل مؤسسات الدولة و وضعهم كمستشارين له.

[1] خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص ص 73-74.

[2] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 20.

[3] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص ص 88-89.

* إبعاد المجاهدين عن مؤسسات الدولة و زرع الصراع بين حزب التحرير الوطني و الجيش و خلق الفوضى داخل مؤسسة الجيش و زرع الفتن و تكوين التكتلات العسكرية.
* اتخاذ بن بلة لقرارات عشوائية في تجمعات شعبية.

أما بالنسبة لأهداف الانقلاب التي أعلنها مجلس الثورة فتمثلت فيما يلي:

* العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر.
* عزل كل السياسيين مدعي الزعامة التاريخية عن تخريب ثورة و حياة الشعب الجزائري.
* بناء الجزائر بناءً اشتراكياً حقيقيا[1]، و تطوير الاقتصاد الوطني و تنميته.
* بناء حزب ثوري قائم بذاته يضم كل الطاقات من المناضلين.
* العمل وفق خطة علمية واسعة لنشر التعريب في جميع مجالات مؤسسات الدولة[2].
* احترام المجلس الوطني و الدستور و الحزب، و العمل على نشر الأمن.

- **نتائج الانقلاب**

بنجاح عملية الانقلاب التي أسماها بومدين " التصحيح الثوري "، أي تصحيح مسار الدولة للسير في الطريق الذي وضعته الثورة الجزائرية و تطبيق الحكم الجماعي و ليس الفردي، نصب بومدين نفسه رئيساً لمجلس الثورة و الحكومة الجزائرية، كما قررت المجموعة الانقلابية تجميد و إلغاء دستور 1963، و ميثاق الجزائر 1964، و أصدرت في 10 جويلية 1965 أمراً يتضمن تأسيس الحكومة بناءً على بيان 19 جوان 1965 ريثما يتم المصادقة على الدستور و يعتبر مجلس الثورة هو صاحب السيادة[3].

[1] اشتراكيا حقيقيا: أي الاشتراكية التي تستعمل الشعارات الخيالية، و تستهدف إلغاء استغلال الانسان لأخيه الإنسان، و الاشتراكية في الجزائر ليست أمراً طارئاً أو قراراً شخصياً، و إنما جزء من حركة الثورة و مبادئها و أهدافها، و هي لا تعادي الدين فهما جزء واحد بلا تناقض، ينظر: لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 116.

[2] نفسه: ص ص 114-115.

[3] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص ص 21-22.

الفصل الثالث: السياسة الاقتصادية للجزائر خلال عهد الرئيس الراحل هواري بومدين 1965 – 1978 م

1- الثورة الصناعية

2- الثورة الزراعية

3- السياسة المالية و التجارية

بعد التصحيح الثوري الذي جاء في 19 جوان 1965م، و هو الانقلاب العسكري على أحمد بن بلة و تولي هواري بومدين الرئاسة، و العمل على تغيير السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و كان هذا من خلال مجموعة من المخططات التي تعمل و تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري و تخليصه من التبعية الأجنبية، و في آفات المجتمع من بطالة و فقر، من خلال المخططات التنموية التي اتبعتها السلطة، كما أحدث نظام هواري بومدين ثورتين تمثّلتا في المجال الزراعي و الصناعي و العمل على تنميتهما، كما اهتم بالسياسة المالية و التجارية، و عليه سنتطرق إلى السياسة الاقتصادية في عهد بومدين.

1 -الثورة الصناعية

تعد الثورة الصناعية أهم ثورة ضمن الثورات الثلاث (صناعية، زراعية و ثقافية)، و استند بومدين على نظرية الصناعة المصنعة، و التي تقوم بنشر الصناعات الأساسية التي بدورها ستجر إلى صناعات أخرى، فمثلا بدل بيع البترول أو الحديد كمواد خام و بأسعار بخسة، يتم تحويلها محلياً إلى مواد صالحة للاستعمال، فالصناعة البتروكيماوية ستؤدي إلى إقامة الصناعة البلاستيكية، و صناعة الحديد و الصلب ستؤدي إلى صناعة الآلات و العربات[1].

إضافة إلى استرجاع الموارد الطبيعية و تجديد الأجهزة الموجودة، و استهدفت الثورة الصناعية في استراتيجيتها تحقيق المهام التالية:

- استثمار الموارد الطبيعية و وضع حد للتخصص في ممارسة الاقتصاديات البدائية التي حاول المستعمر فرضها على العالم الثالث.
- بناء صناعة للتجهيز و المواد الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- خلق وظائف شغل و ترقية العمال و هذا بمضاعفة النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في المبادلات الخارجية التجارية بتصدير المواد المصنعة أو نصف المصنعة.
- بناء المصانع عبر أنحاء الوطن و تكوين جيل جديد من الإطارات قادر على التحكم في وسائل الإنتاج[2].

[1] رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011م، ص 219.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطاب الرئيس بومدين 1965-1970م، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1970، ص 171.

المخططات الاقتصادية الكبرى

ركزت الجزائر في مشروعها التنموي على عملية التخطيط لتوجيه الأعمال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و تقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه الذي يتطلبه إنجاز أهداف البناء الاشتراكي[1]، و المخطط الاقتصادي الاشتراكي هو مجموعة من القرارات و التدبير توضع من أجل تطبيق مشروع يخص كل الحياة الاقتصادية، و له صفة الالتزام على الأجهزة الإدارية و الشعبية بتطبيقه[2].

استند بومدين على المخططات الاقتصادية الثلاث، و هي المخطط الثلاثي 1967-1969، و المخطط الرباعي الأول 1970-1979، و المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 و تعتبر هاته المخططات تنظيم المنظومة الاقتصادية ليشمل جميع دواليب الدولة و توعية حول الأعمال الواجب القيام بها تماشياً مع مختلف مراحل تنمية البلاد[3].

- **المخطط الثلاثي 1967-1969**

يوصف هذا المخطط بأنه مخطط أولي أو شبه مخطط، و ذلك لكونه يقوم بتهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الأول، و كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار دينار جزائري، أما تكاليف برنامجه فكان تقديرها 19.58 مليار دينار جزائري و المقصود بهذه التكاليف هو ما يقدر المخطط أن يتطلبه إنجاز المشاريع المبرمجة من الاستثمارات، و قد كان توزيع هاته الاستثمارات بين ثلاث مجموعات:

1. الاستثمارات الإنتاجية المباشرة كالمنتجات الزراعية و الصناعية، خصصت 679 مليار دج موزعة على الزراعة 1.88 مليار دج، الصناعة 4.98 مليار دج.
2. الاستثمارات بنسبة الإنتاجية: التجارة، النقل و المواصلات، خصصت لها 0.39 مليار دج.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص 107.

[2] اسمهان تمغارت: إشكالية بيناء الدولة في الجزائر 1962-1988م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية الجامعية، ص 107.

[3] سليمان رياشي و آخرون: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الثقافية، كركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص 331.

3. الاستثمارات غير الإنتاجية: و تتمثل في البناءات السكنية و المدارس و المستشفيات و المؤسسات الإدارية، الطرق، الكهرباء، و غيرها، خصصت لها 2.01 مليار دج[1].

سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية، خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تعنى بالصناعات القاعدية، حيث يلاحظ أن قطاع المحروقات و الحديد و الصلب و البتروكيمياويات و الميكانيك قد استحوذت على 45% من مجموع الاستثمارات و قد بلغت نسبة الإنجاز في هذا المخطط 82%[2]، و شملت المشاريع التي أنجزت في مركب الحديد و الصلب بعنابة، و الوحدات البتروكيماوية بأرزيو، مصنع الجرارات و الإسمنت بقسنطينة، و مصانع أخرى للمواد الغذائية عبر أنحاء الوطن، و مصنع الأنابيب بالمدية.

أما بالنسبة للتأميمات، ففي 21 ماي 1968 تم تأميم 27 مؤسسة متخصصة في البناءات الميكانيكية و الأسمدة و معدات البناء، و في جويلية 1968 تم تأميم 12 شركة صناعية للبناءات المعدنية و القرميد و الشركة المنجمية و الفوسفاتية[3].

- **المخطط الرباعي الأول 1970-1978**

سجل المخطط أول انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي، و كان هدفه خلق الشروط المستقبلية لتوفير الشغل لليد العاملة إلى غاية 1980، إضافة إلى استكمال المشاريع المتأخرة من المخطط السابق، و تحقيق مشاريع جديدة [4]، فقامت الدولة بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات و ذلك للتغلب على مشكلات التخلف و الفقر و تحقيق مستويات عالية من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي[5]، و يظهر من خلال الجدول الآتي:

	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية

[1] محمد بلقاسم و حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 166-169.

[2] نور الدين زمام: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار المجتهد، الجزائر، 2013، ص 126.

[3] سعد بن البشير العمامرة: هواري الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 269.

[4] نور الدين زمام: المرجع السابق، ص ص 126-127.

[5] محمد بلقاسم و حسن بهلول: المرجع السابق، ص 197.

القطاعات	(مليار دج)	(مليار دج)	(مليار دج)
1 - القطاع المنتج	46.84	17.34	25.79
-الصناعة.	39.35	12.40	21.44
-الزراعة	9.49	4.9	4.35
2 - القطاع شبه المنتج	4.43	1.87	2.60
- التجارة و النقل و الموصلات	4.43	1.87	2.60
3 - القطاع غير المنتج	17.27	8.54	7.92
-البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.14	1.21
-البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	28.56	27.25	36.31

المصدر: محمد بلقاسم، حسن بهلول: المرجع السابق، ص 198.

يتضح من الجدول أن هذا المخطط أطول من المخطط الثلاثي، و حجم الاستثمارات أعلى بكثير من المخطط السابق، إذ تزايد عنه بأكثر من ثلاث مرات، و يعود ذلك بسبب زيادة حجم الاستثمار لأن الدولة قررت إنشاء عدد هام من الصناعات الأساسية، فرع المحروقات و فرع الصناعات الميكانيكية رغبة منها في إرساء قواعد الصناعة الثقيلة التي تساعد المجتمع على توفير التكامل الاقتصادي إضافة إلى الشروع في تطوير قطاع التغذية و النسيج و الجلود و إقامة مركبات تحويل الحطب و الورق و توسيع صناعة مواد البناء.

و من أهم إنجازات المخطط الرباعي الأول:

- تدشين طريق الوحدة الإفريقية الرابط بين المنيعة و عين صالح في 16 سبتمبر 1971و الذي كلف جنود الخدمة الوطنية بإنجازه، و يستهدف الربط بين الجزائر ببلدان القارة السمراء، ما يسمح للجزائر بالتسويق في هذه البلدان[1].
- تدشين معمل الصلب و الصفائح بمركب الحجار للحديد و الصلب و مصنع الأسمدة الفوسفاتية بعنابة في 15 ماي 1972.

[1] رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 220.

- تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز في 19 جوان 1972، و هنا قال الرئيس بومدين: "يستطيع الأعداء أن يزعموا أن الثورة الجزائرية لم تنجح لكنهم لم يستطيعوا إنكار المركبات العملاقة في غرب الجزائر و شرقها[1].

أما بالنسبة للتأميم، قام الرئيس هواري بومدين في 24 فيفري 1971 بتأميم 51% من أسهم الشركات البترولية الفرنسية و تأميم الغاز الموجود في الصحراء بنسبة 100% و أصبحت الشركات الوطنية هي التي تشرف على البحث و التنقيب و نقل البترول من 23 مليون طن في سنة 1965 إلى 50 مليون، و الغاز الطبيعي من 1.5 مليار م^3 سنة 1965 إلى 15 مليار م^3 سنة 1975.

و مما قال بومدين: أعتبر أن معركة تأميم الغاز و البترول هي أول نوفمبر جديد في الميدان الاقتصادي[2].

كما تم إنشاء شركة وطنية تتكفل بتحويل المواد الطاقوية الخام إلى مواد مصنعة، وكان الهدف من إقامة الصناعات التحويلية الخفض من نسبة استيراد الوسائل الإنتاجية بالعملة الصعبة ومن نسبة تدخل اليد العاملة الأجنبية في قطاع المحروقات، والرفع من مستوى الاستثمار.

وسمحت هذه الاستراتيجية بتوسيع مساحة الأبحاث والتنقيب، حيث كانت المساحة المخصصة للأبحاث سنة 1965 لا تتجاوز 175.000 كم^2 لترتفع إلى 865.000 كم^2 سنة 1975، و نتج عن هذه الأشغال اكتشاف أكثر من 20 منبع يحتوي على 500 مليون طن من احتياطي البترول و 150 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، و أصبح نصيب الجزائر 75% من البترول سنة 1976 بعد أن كان 11% سنة 1966، أما الغاز الطبيعي وصل إلى 72% سنة 1975 بعد أن كان لا يتجاوز 18% سنة 1966، و أصبحت الجزائر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.

[1] سليمة كبير، الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير و التعمير، المكتبة الخضراء للطباعة و النشر، الجزائر، ص 26.
[2] نفسه: ص 27.

- **المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977**

أكد هذا المخطط على استراتيجية التصنيع و ترقية العمل التنموي إلى مستوى عال، كما استمر في تحقيق أهداف الثورة الصناعية و ذلك بتكثيف و تنويع الجهد المبذول خلال المخططات السابقة.

و تتلخص أهم اتجاهات هذا المخطط في:

- تدعيم و توسيع التغييرات الاجتماعية، أي تجنيد السكان و خاصة العمال في جميع مؤسسات الدولة من مؤسسات الثورة الزراعية و مجالس عمال المؤسسات الاشتراكية و المجالس الشعبية للجماعات المحلية.
- تطوير القاعدة المادية أي بهدف تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع و أهمها الطب المجاني الذي تستفيد منه الطبقات الفقيرة من الشعب، و توسيع وحدات هياكل التعليم و التكوين، و هذه التغييرات الاجتماعية لها تأثيراتها على الأوضاع المادية كتحفيز العمال.
- التعاون بين دول العالم الثالث و هذا ببناء استراتيجية مشتركة للتعاون الاقتصادي.
- كما أعطى المخطط الرباعي الثاني أهمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشرف عليها و تقوم بإنجازها المجموعات المحلية و التي تستهدف تلبية الحاجيات المحلية و تعميم المنتوجات الصناعية إلى كل أنحاء الوطن.

قدر مجموع الاستثمارات التي خصصت لهذا المخطط 110.22 مليار دج، و هي ضعف الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف، و قسمت هذه الاستثمارات كما يلي:

- الاستثمارات الصناعية 50.73 مليار دج.
- الاستثمارات الزراعية 16.72 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع التوزيع كالمواصلات و التخزين و التجارة 10.5 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية 3.79 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية 28.48 مليار دج[1].

[1] محمد بلقاسم وحسن بهلول، المرجع السابق، ص 265.

اهتمت الدولة بصفة واضحة في هذا المخطط بتنمية القطاع الصناعي، فقد اعتبرته محرك التنمية الشاملة للمجتمع، وهذا بالتركيز على مواصلة الاستثمار في المواد الأولية، خاصة في مجالات الصناعات البتروكيماوية ومواد البناء كالإسمنت وتحويل الخشب والورق والجلود والنسيج، وكان الرئيس بومدين يهدف من هذه الاستراتيجية الصناعية الرفع من الإنتاج المحلي وتزويد السوق الوطنية بما تحتاج إليه من منتوجات والتقليص من الواردات[1].

نتائج الثورة الصناعية

إن أهم ما نلاحظه فيما يخص هذه المخططات هو تنفيذها للأهداف المعلنة من طرف المخطط الجزائري بغض النظر عن أشكال تجسيدها على أرض الواقع، وتتلخص هذه الأهداف في عدد من النقاط أهمها:

- تحقيق التوجه الداخلي للاقتصاد الجزائري لتحقيق قطيعة مع المخطط الخارجي وذلك من خلال إيجاد منظومة إنتاج موجهة لخدمة السوق المحلي وهذا بتوجيه أهم الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك.
- تحقيق الاهتمام بين مختلف الصناعات، كما جاء في خطاب الرئيس بومدين بالحجار في 15 ماي 1972 قوله: " لقد أظهرت التجربة الجزائرية الشابة بأن بناء الصناعة الثقيلة لم يمنع إنشاء صناعات خفيفة، موفرة للتشغيل ومنتجة لمواد الاستهلاك ..."
- إدماج الزراعة في الصناعة، فالأولى توفر التقنيات والمعدات والأسمدة التي تساعد على زيادة الإنتاجية، كما توفر الزراعة المواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية المختلفة[2].

كما ظهرت في عهد بومدين عدة شركات عملاقة تهتم بالصناعات الأساسية، أهمها:

- سوناطراك الشركة الوطنية للحديد والصلب، سوناكوم شركة الصناعات الميكانيكية، سونيلاك الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، سوناريم شركة البحث في المناجم، وكانت تأخذ هذه الشركات الحصة الأكبر في مجال الاستثمارات وقد قدرت عام 1970 بـ 35%.

[1] رابح عدالة، المرجع السابق، ص 51.

[2] نور الدين زمام ، المرجع السابق، ص ص 129-130.

وما أن بلغت سنة 1975 حتى أصبح للجزائر 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و 19 شركة دولة للخدمات، و 8 تنظيمات بنكية ومالية[1] أما بالنسبة للاستثمارات فقد ارتفعت نسبتها من 49,4 مليار دينار سنة 1967 إلى 53,7 مليار دينار سنة 1979.

جدول يبين حجم الاستثمارات في الجزائر ما بين 1967-1979 بملايين الدينارات

القطاعات	مخطط 1969-1967	مخطط 1973-1970		مخطط 1977-1974		1978 1979
	الإنجاز	الأهداف	الإنجاز	الأهداف	الإنجاز	الإنجاز
الزراعة	1605	4140	4350	12005	8913	3259
الصناعة	4750	12400	20803	48000	63100	66864
مجمل القطاعات	9121	27740	36297	110210	93200	106759

المصدر :نور الدين زمام، المرجع السابق، ص128

من أهم الملاحظات التي نجدها في الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات منذ 1970 فقد تجاوزت في المتوسط35 % إلى أن وصلت في سنتي1978-1979 إلى 46 %، كما نلاحظ الحجم الهائل من الاستثمارات موجه نحو القطاع الصناعي، حيث كانت النسبة الموجهة لهذا القطاع في المخطط الثلاثي 72% ثم أكثر من 27% في المخطط الرباعي الأول لتصل إلى 61% في المخطط الرباعي الثاني، و أخيرا 77% خلال سنة 1979[2] .

وقد سمحت الثورة الصناعية في خلق العديد من مناصب الشغل، فارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات من 65 ألف إلى 200 ألف وظيفة، أي نسبة الارتفاع قدرت سنويا ب12% خلال مدة 1965 - 1975، وكان التطور ملموسا في القطاعات التالية:

- الصناعة الميكانيكية وفرت 20 ألف منصب شغل.
- الحديد والصلب 14 ألف منصب شغل.
- صناعات الحطب والورق وفرت حوالي 8 آلاف منصب شغل.

[1] عبد العالي دبلة ، المرجع السابق، ص 89.

[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص 128 .

لكن رغم الأعمال الايجابية التي حققتها الثورة الصناعية إلا أنها تعرضت إلى عدة انتقادات أهمها:

- أن الدولة الجزائرية انطلقت في مشروعها الصناعي الذي يخدم العمال وصغار الفلاحين إلا أنه أعطى النفوذ للنخب البيروقراطية و التكنوقراطية[1]، التي استطاعت أن تحتل مواقع قيادية، إضافة إلى أن مدراء المؤسسات الاقتصادية لم يكونوا مراقبين مما سمح لهم بتكوين ثروات هائلة من تسييرهم لهذه المؤسسات، وعمدوا هم بذاتهم إلى تحطيمها، والضغط على الدولة للانتقال إلى اقتصاد السوق في منتصف الثمانينات بهدف استثمار هذه الأموال التي نهبوها.

كما كان من المنتظر أن يحصل توازن بين سكان الريف والمدينة ولكن ما حدث هو ظهور فروق بين المدن في حد ذاتها فأصبحت الجزائر تحتوي على مدن كبيرة وأخرى صغيرة وهذا أدى إلى نزوح سكان الريف إلى هذه المراكز الصناعية الجديدة[2].

- اهتمام السياسة الاقتصادية بالصناعات الثقيلة التي لا تدرّ ربحا على المدى القريب، وتحتاج إلى تكنولوجيا عالية جدا وليس للجزائر إطارات كفؤة لذلك مما ربط البلاد تكنولوجيا بالغرب.
- الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة التي أهملت، وهذا أثر سلبا عليها، وكمثال على هذا انخفاض إنتاج القمح الذي هو الغذاء الرئيسي للجزائريين، ففي 1961 كان إنتاجه يصل إلى 19,6مليون قنطار لينخفض إلى 16,4 مليون قنطار عام 1967 ، ثم إلى15,3 مليون قنطار عام 1978 ، وأدى هذا إلى ارتفاع كبير لفاتورة استيراد الحبوب التي انتقلت من 7,5 مليون قنطار سنة 1966 إلى 22,1 مليون قنطار سنة 1978 أي بثلاث أضعاف.
- إن سياسة بومدين الاقتصادية علمت الفرد الجزائري الكسل والاتكال بدل تقديس العمل والاعتماد على النفس، فلكي يمتص بومدين البطالة والغضب الشعبي عمد إلى إلحاق الشركات بأعداد من العمال أكبر من احتياجاتها، فولد ذلك عج ا ز بها، ولم تتمكن من تحقيق أرباح تستثمرها في عملية توسيع ذاتها[3].

---

[1] البيروقراطية: طبقة موروثة من عهد الاستعمار اكتسبت مكانة وسلطة حتى بعد الاستقلال وتتميز بقربها من م ا ركز اتخاذ القرار لأن لها الخبرة في تسيير شؤون البلاد، أما التكنوقراطية: أي الصناعيون فهم مخططين ومهندسين ومسيري الشركات الوطنية، و خبراء المالية والطاقة وقد استطاعوا احتلال مواقع مميزة ضمن بورجوازية الدولة لما خول لهم من صلاحيات في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلاد، ينظر :محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 ، ص 101.

[2] نفسه: ص 102.

[3] رابح لونيسي، رؤساء، المرجع السابق، ص ص 221-223.

التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية

وضع ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في 16 نوفمبر 1971، والذي يهدف إلى تطبيق أشكال جديدة لتسيير الاقتصاد الوطني ترتكز على المساهمة الحقيقية للعمال وتقضي على بعض التطلعات البيروقراطية و التكنوقراطية، وقد راعت نصوص الميثاق على مطلبين أساسين هما:

- السماح لمجموع العمال بأخذ زمام الأمور في مؤسستهم وهذا بإدماج المسؤولية بين العمال و الإطارات.
- العمل على ترقية العامل فهو إنسان يعيش من ثمرة عمله والذي لا يشغل لفائدته عمالا آخرين في نشاطه المهني، وزيادة اندفاعهم في معركة الإنتاج وفي عملية القطاع الاشتراكي، وفي تسيير الثروة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد[1]

وقد تطرق ميثاق التسيير الاشتراكي إلى حقوق وواجبات العمال وأهمها:

- يتساوى العمال في الحقوق والواجبات ويستفيدون من نفس الأجور والفوائد الممنوحة عن نفس العمل.
- يستفيد العامل من جميع الحقوق المتعلقة بالأمن والتأمينات الاجتماعية ومن ضمنها المنح العائلية.
- يكون للعامل الحق في جزء من الأرباح الحاصلة من نشاط المؤسسة.
- يعترف لكل العمال بالحق النقابي، وفي التكوين المهني والترقية الاجتماعية والثقافية.
- يجب على العامل أن يساهم في زيادة الإنتاج وأن يسهر على التحسين المستمر للجودة وعلى تحقيق أهداف المخطط.[2]

ومن جهة أخرى يجب أن تتسم المؤسسات الاشتراكية بالحرص على تلبية رغبات المتعاملين معها و إرضاء المستهلكين المستعملين لمنتوجاتها والمنتفعين من خدماتها، كما يجب على هاته المؤسسات أن تسير على فكرة أنها هي التي في خدمة الشعب وليس العكس، وان عليها التزامات نحو

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص133 .

[2] république algérienne démocratique et populaire, gestion socialiste des entreprises commission nationale pour le gestion socialiste des entreprises, Alger, 1975, p18 .

الجمهور، لأن إرضاء رغبات المتعاملين معها يزيد من الإقبال على منتوجاتها، الأمر الذي يعمل على استمرارية توسعها وازدهارها.[1]

إن الأسلوب الذي اتبعته المؤسسات الاشتراكية في تسييرها هو النظام اللامركزي لأن هذا التسيير يستوجب إعطاء المزيد من المسؤولية للعمال، والمؤسسة هي التي لديها المسؤولية في تسيير وانجاز مخطط التنمية في القطاع الذي تعمل فيه، كما تطبق اللامركزية في العلاقات بين المؤسسة والوحدة، فمهمة المؤسسة هو وضع الهياكل الملائمة لإنجاز الأهداف المسطرة وتنسيق نشاط الوحدات و مراقبة تسييرها، أما الوحدات فهي التي تمارس أعمال الإنتاج، ولابد من الحصول على الوسائل المادية والبشرية والمالية لضمان أعمالها.[2]

وركز ميثاق التسيير الاشتراكي على تكوين:

- **مجلس العمال**

ويكون في كل مؤسسة، ينتخب لمدة ثلاث أعوام من طرف مجالس عمال الوحدات التي تتألف منها المؤسسة، ويتكون مجلس المؤسسة أو الوحدة من سبعة أعضاء إلى خمسة وعشرين حسب الأهمية العددية لجماعة العمال، وتصدر آراءه وتوصياته حول:

-شروع المخطط لتطوير الوحدة أو المؤسسة في نطاق تحضير المخطط الوطني.

-الحسابات التقديرية لإيرادات ومصاريف المؤسسة أو الوحدة.

-مشاريع البرامج المتعلقة بالنشاط ولاسيما بالإنتاج والتموين والتسويق.

-حساب الاستغلال و الميزانية السنوية وتقرير المندوبين للحسابات.

- **اللجان الدائمة**

يمكن أن يحدث داخل مؤسسة أو وحدة، لجنة أو عدة لجان دائمة وهي خمس لجان للشؤون التالية :الاقتصادية والمالية والتي تتكفل بدراسة جميع المسائل القابلة للإنتاج والتسيير وتشترك في إبرام الصفقات، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية تتكفل بدراسة المسائل المتعلقة بوضعية العمال الاجتماعية وبتسيير المؤسسات الاجتماعية والثقافية التابعة للمؤسسة، لجنة شؤون المستخدمين

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص 141.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص 225.

والتكوين تتكفل بتوظيف المستخدمين والاهتمام بالفوائد المادية الممنوحة لهم لجنة شؤون حفظ صحة وأمن العمال وتقترح جميع التحسينات التي تراها مستحبة للمؤسسة لجنة الشؤون التأديبية تتكفل بإعطاء رأي في كل المسائل المتعلقة بالتأديب التي طرحها المدير وتتألف اللجان الدائمة من أعضاء يعينهم مجلس العمال.

- **مجلس المديرية**

يحدث في كل مؤسسة مجلس مديرية يترأسه المدير العام ويتألف من عدد من النواب المباشرين لهذا المدير ومن ممثلين ينتخبهم مجلس العمال لمدة ثلاث أعوام، ومن أهم أعمال مجلس المديرية : وضع البرامج العامة لنشاط المؤسسة ومشاريع برامج البيع والإنتاج والتموين، وضع مشاريع توسيع نشاطات المؤسسة ومخططات و برامج استثماراتها، القيام بالمساعدات المصرفية والمالية وحساب الأرباح والخسائر، تسوية خلافات المؤسسة.

وهكذا نصب إلى غاية 25 جوان 1975، 31 مجلسا عُماليا في المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية، و 469 مجلسا في مختلف الوحدات تضم 4 آلاف منتخبا.

ولكن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات تخللته بعض المشاكل، فقد أصبحت بعض اللجان لا تشتغل بصورة منتظمة، ولاسيما لجنة التأديب التي تولدت منها قيود أدت إلى نزاعات بين العمال، كما يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية التي هي أهم لجنة في مجال الرقابة الشعبية لا تعتبر ذات أهمية وفعالية، فهي لا تجتمع إلا بصورة استثنائية، وهذا أدى إلى صراعات بين مجالس العمال والإدارة في مجال عمل اللجان، فقد كان مدراء المؤسسات يتجاهلون قرارات المجالس وفشلوا في تزويدها بالمعطيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، واستخدموا اللجان التأديبية لفرض آراءهم[1].

كما صاحب تطبيق التسيير الاشتراكي نقائص تتعلق بالصعوبات في الفهم الصحيح لمكانة العامل في المجتمع، بإسهامه النشيط في عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي ضمن المؤسسة والممارس للإنتاج، إلا انه اعتبر مجرد وسيلة لتسهيل الحصول على المدخول للمؤسسة.[2]

[1] سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 340-341.

[2] عبد اللطيف بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ، ص ص 470-476.

إن التسيير الاشتراكي للمؤسسات يشكل أداة صالحة لممارسة الديمقراطية الداخلية، وهذا إذا كان تطبيق مبادئه مُحكما، ولكن ما حدث عكس هذا، فالملاحظ أن القرارات التي تصدر عن مجلس العمال لا يمكن تطبيقها إلا بعد المصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة فهذا الأخير هو الجهاز المحوري والأساسي في عملية التسيير واتخاذ القرارات، وفي مجلس الإدارة نجد أن المدير هو المهيمن لأنه يتمتع بسلطات أوسع من بقية أعضاء المجلس الذين يقوم بتعيينهم وبإمكانه أن يعزلهم وتوقيف المجلس، كما لديه اتصال مباشر بأجهزة الدولة العليا.

لقد أدى سوء التسيير إلى حدوث العديد من الإضرابات العمالية، نذكر منها:

- رفض عمال موانئ الجزائر، بجاية، وهران، عنابة، بتاريخ 8 ماي 1977 تفريغ البواخر التي تنتظر دورها، وتدخلت الشرطة لإرغامهم على العمل ولكن دون جدوى، وهذا أدى إلى تدخل الرئيس بومدين للتحاور مع المضربين.
- إضراب عمال المخابز في الجزائر العاصمة في أول يوم من شهر رمضان سنة1975 بسبب الندرة وارتفاع الأسعار والمطالبة برفع أجورهم، وفي السنة نفسها أضرب عمال السكك الحديدية.
- في صيف 1978 أعلن عمال المؤسسة الوطنية للآلات الميكانيكية إضرابهم، بسبب المدير الذي لم يعطهم الأجور التي وعدهم بها.[1]

2 -الثورة الزراعية

بالرغم من أن المشروع الوطني للتنمية انطلق منذ 1967 ، إلا أن الإصلاح الزراعي لم يبدأ إلا في بداية 1971 ، فالإنتاج الزراعي الخام كان يصل إلى 2300 مليون دينار عام 1963 ثم صعد إلى 2508 مليون سنة 1965 ، لكنه انخفض إلى 1677 مليون عام 1966، فالزراعة التي كانت تمثل 22% من الإنتاج الوطني الخام سنة 1963 لم تعد تمثل منه سوى 15,8%سنة 1966 فالحبوب مثلا التي تحتل زراعتها 80% من الأراضي الزراعية كانت تعطي محاصيل قدرها 23مليون قنطار عام 1963 و 17 مليون عام 1965 ثم 8 مليون سنة 1966 ، أما الإنتاج

[1] سليمان الرياشي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 248-249.

الحيواني ولاسيما الغنم الذي لا يزال بين أيدي المربين الخواص التقليديين فقد سجل تحسنا، إذ ارتفع عدد الأغنام من 5,3 مليون رأس سنة 1963 إلى 7,1 مليون عام 1967[1].

و جراء هذا الانخفاض في الإنتاج الزراعي وتدهور الحالة الاجتماعية للفلاحين، حتم على القيادة السياسة ضرورة إدخال إصلاحات تساعد على تجاوز الوضعية النقدية المنخفضة في المجال الزراعي، فزادوا الاستثمارات الزراعية الفعلية من 1,88 مليار دينار خلال المخطط الثلاثي إلى 4,35 مليار خلال المخطط الرباعي الأول، ولا شك أن هذا التطور يدل على اهتمام الدولة بتلبية حاجات تطوير الزراعة كقطاع منتج، وقسمت الاستثمارات الزراعية خلال المخطط الرباعي الأول على النحو التالي :تقوية وتجهيز مياه الري 1,9 مليار دج، الفلاحة 2,92 مليار دج، الصيد 120 مليون دج.

واهتمت الدولة بتطوير الفلاحة في ثلاثة اتجاهات، أولها تطوير الري من الري الطبيعي، أي ما تمطره السماء إلى الري الصناعي، ثانيا تطوير الإنتاج النباتي والحيواني عن طريق التوسع في التشجير و زراعة الحبوب والاهتمام بتربية المواشي والطيور والأسماك، مع تدعيم الزراعة بأدوات ميكانيكية متطورة، أما الاتجاه الثالث هو تدعيم صغار الفلاحين.

وبالنسبة للمخطط الرباعي الثاني فإن المقدار الذي خصص للاستثمارات الزراعية هو 16,72مليار دج، واهتم هذا المخطط بتطوير أسلوب الإنتاج الزراعي لأنه يشكل جزءا من القطاع المنتج، واهم الفروع المستثمرة هي:

- الزراعة النباتية والحيوانية 12,00 مليار دج، استثمرت في استصلاح الأراضي والغابات والإنتاج الحيواني.
- أعمال الري 4,6 مليار دج، استثمرت في بناء السد ود والتنقيب وصرف المياه، الري الزراعي المياه الصالحة للشرب.
- الصيد البحري 0,12 مليار دج، استثمرت في الثروات السمكية، تربية الأسماك في أحواض السفن، مركبات لحفظ الأسماك.

[1] أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص ص 36-37.

ومن أبرز أهداف الاستثمار الزراعي خلال فترة المخطط الرباعي الثاني ما يلي:

- استصلاح 500.000 هكتار من الأراضي الجديدة .
- غرس 100.000 هكتار جديدة من الأراضي بالأشجار المثمرة.
- تشجير 607.000 هكتار من الأراضي الجبلية أو الأراضي قليلة الاستعمال زراعياً.
- تربية الحيوانات في حظائر وتجهيزها بمراكز للماء و مراكز العلاج البيطري على مساحة 1,8 مليون هكتار.[1]

جدول يوضح قيم الاستثمارات في القطاع الزراعي خلال المخططات التنموية الثلاث

الفترة / المجال	الثلاثي المخطط 1967- 1969	الأول الرباعي المخطط 1970- 1973	الثاني الرباعي المخطط 1974- 1977
زراعة + ري (مليار دج)	1.9	4.1	16.6
زراعة + ري (%)	17	14.5	15

المصدر :عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص96

يظهر من الجدول أن قيمة الاستثمارات في قطاع الزراعة قد ازدادت خلال الفترة الزمنية1967- 1977 ، من 1,9 مليار دج إلى 16,6 مليار دج، وهي نسبة تعتبر عالية نسبيا، أما على مستوى الإنتاج ورغم هذه الاصلاحات فإنه ظل في حالة تدهور ولم تستطع الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، فمثلا بالنسبة للقمح كان الاستهلاك 2,8 مليون طن، ولكن نسبة الإنتاج كانت 1,7 مليون طن وهذا أدى إلى العجز.[2]

المحتوى السياسي لميثاق الثورة الزراعية

إن ميثاق الثورة الزراعية الذي صادق عليه مجلسا الثورة والحكومة في 8 نوفمبر1971 هو سياسة تستهدف معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر، ويهتم برنامج الثورة الزراعية بدمج الزراعة في قطاع واحد منسجم في وحداته وضمان ترقيته ككتلة واحدة، تقوم على مبدأ "الأرض لمن يخدمها"[3].

[1] محمد بلقاسم وحسن بهلول: المرجع السابق، ص ص 284-293.

[2] عبد العالي دبلة: المرجع السابق، ص96 .

[3] حسن بهلول: القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976 ، ص 323.

ومن أهداف الثورة الزراعية

- توفير الهياكل الأساسية لقطاع الزراعة كالجرارات والحاصدات.
- جرد الأراضي البور واستصلاح الأراضي التي احرقها المستعمر.
- إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة الاستهلاك كالقمح، البطاطا، الطماطم....، للحد من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة.
- تحديد أسعار المنتوجات الغذائية التي لا يستطيع المواطن الجزائري الاستغناء عنها.
- التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم بالعتاد اللازم وتشجيعهم على الرفع من منتوجاتهم.
- مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى انجازها.
- انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية.
- توزيع الأرباح على الفلاحين والقضاء على نظام الخماسة.
- إنشاء تعاونيات فلاحية[1].

ويتلخص مضمون الثورة الزراعية في إعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج والأراضي على الفلاحين، و إدماجهم في مجهود تنمية البلاد، وتحسين ظروف معيشتهم، وتحديد وضبط الأنظمة الأساسية للملكية العقارية، على أن يشارك الفلاحون في اختيار شكل التنظيم الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم.[2]

ومن أهم ما تضمنته نصوص الثورة الزراعية:

أ -تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية بحيث تأمم الأراضي والنخيل وتلحق بهذا الصندوق على أساس ثلاثة أوضاع هي:

التغيب عن الأرض :ينبغي على الثورة الزراعية القضاء على كافة أشكال التغيب عن الأرض فهذا الوضع يرجع إلى إهمال الأراضي واستثمارها الناقص، وانطلاقا من مبدأ " الأرض لمن يخدمها " يعد متغيبا كل مالك لا يستغل أرضه شخصيا، وعليه تأمم أراضي المالكين المتغيبين وتستغل من

[1] رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 24-25.

[2] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 57.

طرف العمال الموجودين فيها والفلاحين الذين لا يملكون الأرض ويعيشون في نفس البلدية أو الناحية، ولا تطبق هذه القاعدة على ثلاث حالات:

- حالة الملكية لمساحة صغيرة جدا، لا تتجاوز 5 هكتارات.
- حالة اضطرار بعض الملاكين لترك أراضيهم على اثر الحرب.
- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض (الشيوخ، العجزة، النساء، الأيتام الصغار).

إلغاء الملكية الواسعة :يقصد بهذا تحديد الملكية الواسعة بإزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي فتحديد هذه الملكيات تمكن من استخدام طاقات العمل لعائلة واحدة، بجعل المالك مضطراً لاستغلال أرضه لأقصى حد واستثمارها في كل الظروف، وتحدد مساحات الأراضي تبعا للأوضاع الطبيعية للأراضي والإمكانيات التي تتغير من منطقة إلى أخرى[1].

ومبدأ وضع حد أقصى للملكية الزراعية هو بهدف إعادة بناء الهيكل الزراعي في الجزائر الذي يتشكل من قطاعات متفاوتة القوى الإنتاجية، لأن أخطر نتيجة في الملكية الواسعة هي استغلال الوحدات الزراعية الكبيرة للوحدات الزراعية الصغيرة، وهذا ما سبب مشاكل في الإنتاج والتشغيل وتدهور الوحدات الضعيفة لفائدة الوحدات الكبيرة، وهذا يتنافى مع مبدأ التطبيق الاشتراكي[2].

أراضي الجماعات العمومية والخاصة :إن نقصان الأراضي بالنسبة لعدد الفلاحين الذين لا يملكون الأرض أو يملكون قليلا منها يجعل من الضروري استثمار أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، واستغلالها بشكل كثيف، وكذلك استثمار كل أرض لا مالك لها بصفة عامة.

ب - تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ويتم ذلك وفقا لشروط أهمها:

اختيار المستحقين :يجب على الفلاح الذي سيعمل في الأراضي أن يكون له أهلية بدنية لاستغلالها، ومنح الأرض للفلاح الذي يملكها على درجة ناقصة أي يفتقر لأرض كافية.

طريقة تخصيص الأراضي :إن تخصيص الأراضي يكون لفائدة مجموعة من الفلاحين بقصد قيامهم بالاستغلال في إطار تعاونية، أما التخصيص على شكل قطع منفردة فلا يعمل به.

حقوق والتزامات المستحقين :ينتفع المستحقون من المساعدة والعون التقني والمالي بقصد تسهيل تنصيبهم على الأراضي التي تخصص لهم، أما التزامات المستحقون فهي خدمة أرضهم شخصيا

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الثورة الزراعية، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976 ، ص ص 20-22.

[2] حسن بهلول: المصدر السابق، ص 342.

واستثمارها في إطار التوجيهات المقررة في المخطط الوطني، والمشاركة في الأشغال ذات الصالح الجماعي جاء في الميثاق الوطني حول الثورة الزراعية" :إن الثورة الزراعية ترمي إلى تغيير إنسان الريف، كما تهدف إلى تحقيق اشتراكية الزراعة، وهي لن تتقدم خطوة إلى الأمام ما لم تتوصل إلى تغيير ذهنية الفلاح .. وبهذا صارت الثورة الزراعية أداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية ..، ولهذا فكل عمل من أعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقال بومدين: "إن كلمة الثورة بسيطة، وهي تعني المساواة، وتعني أن الأرض للإنسان الذي يخدمها، وان تَرفع عن العمل في الأرض فليتركها لأنه حرام أن يملك أرضا ويهملها، فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة[1]، كما اهتمت الثورة الزراعية بالقرية الاشتراكية أي السكن الريفي والتعاونيات، التي تهدف إلى تلبية حاجيات المواطنين وذلك بإنشاء البنايات و التجهيزات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية من ماء وغاز وكهرباء ومراكز للعلاج وأندية ثقافية ووكالة بريد ومواصلات ومدارس ومساجد، فهذه القرى تتميز بأن مكان إنشائها قرب الأراضي التي يتم توزيعها على المستفيدين، وقد أعطى بومدين أمر بناء 1000قرية اشتراكية و 5000 تعاونية فلاحية[2] ، وابتداء من مارس 1975 عمدت الحكومة إلى إدخال الثورة ضمن قطاع التسيير الذاتي، من خلال نظام التعاونيات وتطوير سياسة التجهيز وتحسين المداخيل بالنسبة للريف، وفسح المجال أمام البادية للمساهمة كقوة سياسية في مسيرة التنمية الوطنية، بحيث يكون نظام التسيير الذاتي لا مركزي.[3]

نتائج الثورة الزراعية:

بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول 1967-1969 كانت النتائج المتحصل عليها:

- تشجير أكثر من 10 آلاف من الأراضي وغرس أكثر من ألف هكتار بالأشجار المثمرة إضافة إلى اقتناء 5 آلاف جرار.
- تربية 3 آلاف من الأبقار الحلوب.

[1] سليمة كبير، الرئيس، المرجع السابق، ص ص 24-25.

[2] وزارة الإعلام والثقافة، الثورة الزراعية القرى الاشتراكية، ورشات الفنون الطباعية، اسبانيا، 1976 ، ص ص 33-34

[3] محمد بوضياف، المرجع السابق، ص 344.

أما المخطط الرباعي1970-1973 الأول فأهم النتائج المتحصل هي:

- توسيع مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة إلى 7 آلاف هكتار.
- قلع أكثر من 80 ألف قنطار من أشجار العنب المخصصة لإنتاج الخمور(2)، فبعد قرارات 24فيفري 1971 المتعلقة بتأميم الغاز والشركات البترولية قررت السلطات الفرنسية عدم شراء الخمور الجزائرية، ولهذا قرر بومدين تنظيف المساحات الزراعية المخصصة لأشجار العنب وتحوليها إلى إنتاج آخر.[1]
- إعادة تشجير أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.
- بلغ عدد الأبقار الحلوب 9 آلاف، أما النعاج الحلوب بلغت حوالي 160 ألف نعجة.
- إنشاء 15 معمل مستقل لإصلاح المعدات الزراعية و 19 معملا متنقلا، و 13 معصرة زيتون.

وتمثلت نتائج المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

- إلغاء الضرائب على الفلاحين.
- توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية.
- الشروع في بناء السد الأخضر للحد من زحف رمال الصحراء، وبلغ طول السد 1550 كلم ومتوسط عرضه 20 كلم.

أما بالنسبة لنتائج ميثاق الثورة الزراعية فقد اشرف بومدين شخصيا على سير العمليات، وقام بالعديد من الزيارات عبر أنحاء الوطن والاتصال بالجماهير الشعبية مباشرة وشرح لهم أهداف الثورة الزراعية، وأهم إنجازاتها:

- في 17 جوان 1972 دشن الرئيس بومدين أول تعاونية فلاحية في خميس الخشنة، وتوزيع عقود الاستفادة من الأراضي الزراعية وكان عدد الفلاحين المستفيدين ما يزيد عن 200.000 فلاح.
- في 14 جوان 1974 تم تدشين أول قرية اشتراكية في عين النحلة.

[1] عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 132

- في 17 يونيو 1975 صدور النصوص المتضمنة تطبيق الثورة الزراعية في المناطق الرعوية وقررت فيها تحديد عدد القطعان ومنح الماشية للرعاة، وتأسيس تعاونيات تربية المواشي وتأميم أراضي الرعي واستغلالها جماعيا.[1] وبهذا تم إنشاء أكثر من أربعة آلاف تعاونية عاملة تخدمها أكثر من 280 مركز خدمات للماكينات الزراعية، كما تم بناء أكثر من مائة قرية اشتراكية[2].
- القضاء على الوسطاء المكلفين بتجارة الجملة وأصبح كل فلاح بإمكانه بيع انتاجه الزراعي دون وساطة في أسواق الجملة.
- تدشين بومدين العديد من المعاهد والمدارس العليا لتكوين اليد العاملة المختصة في الزراعة حيث ارتفع عدد الطلبة في المعهد الوطني الزراعي من 180 طالب سنة 1965 إلى 9آلاف طالب سنة 1975.[3]

كما أنه من ايجابيات الثورة الزراعية القضاء على النظام الإقطاعي الذي وضعه الاستعمار وجعل هناك تفاوتا في العدالة الاجتماعية، وامتصاص نسبة البطالة وخاصة منها في الريف، وإيقاف الزحف الريفي، إضافة إلى أن الثورة الزراعية كانت نقطة تحول في الفكر الريفي وفي كيفية التعامل مع الأرض واستغلال ثرواتها بوسائل تقنية حديثة.[4]

رغم كل الجوانب الايجابية في تسيير الدولة للقطاع الزراعي إلا انه كانت تتخلله العديد من المشاكل والصعوبات، فأثناء فترة 1966-1968 كان الإنتاج متقهقر وهذا بسبب تدخل السلطات العمومية في النشاط الزراعي وتسييره إضافة إلى كيفية مكافئة العمال الذين كانوا يأخذون أجرة شهرية أكثر مما كانوا يتقاسمون الأرباح، وكذلك قلة الإطارات سواء منهم المهندسون أو التقنيون أو المسيرون، و إنهاك العتاد الفلاحي، ففي سنة 1966 مثلا كانت المزارع العمومية تملك 16 ألف جرار منها 9 آلاف عاطلة لأسباب مختلفة، عتاد قديم، فقدان قطاع الغيار، نقصان في الصيانة .. أما العمال لكونهم لم يستطيعوا التحكم فعليا في نشاطهم فكانوا يقومون بأداء أقل جهد ممكن في انتظار أجرة شهرية ضعيفة[5]، ونتيجة لهذه الأوضاع تم في 1969 إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص ص 210-211.

[2] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 184.

[3] رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 45-46.

[4] سليمان بوشنون: الأزمة الجزائرية جذورها وإبعادها، دار هومة، الجزائر، 2012 ، ص ص 137-138.

[5] أحمد هني، المرجع السابق، ص ص 35-36.

وقامت السلطات باستثمارات معتبرة في الزراعة كما تم إنشاء بنك متخصص في العمليات الزراعية لكن هذه القواعد فضلت الاعتماد على الموارد البترولية أكثر من الاعتماد على الزراعة، وأصبحت الجزائر عام 1970 تستورد ما يقارب ثلث حاجاتها من الحبوب، و 10% من الخضر الجافة و 30% من البيض، و 50% من الحليب، كما بدأت تستورد اللحوم[1]، أما الثورة الزراعية التي هي المحور الأهم في الاقتصاد الوطني باعتبارها ثورة دائمة، فإنها لم تعطي المطلوب منها، فقد أصبحت نكبة على الاقتصاد الوطني وخزينة الدولة، ومن أهم أسباب ذلك أنه لم يراعِ في تطبيقها سوى الجانب التنظيمي منها لأنه غير مكلف ويقوم على العمليات الإحصائية والتوزيعية، أما الجانب الأهم الذي ظل مهملا فيتمثل في تصميم منهجية فلاحية متكاملة بعيدة الأهداف، إضافة إلى أن الثورة الزراعية كانت تريد تثبيت الفلاحين في أراضيهم والحد من النزوح الريفي وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين، فإن العكس هو الذي حدث، فقد استمر نزوح الفلاحين على المراكز الحضرية أي المدن حيث توجد الصناعة والأجور المرتفعة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة بالمدن والأحياء القصديرية[2] أدت هذه التقلبات إلى نقص الإنتاج النباتي والحيواني وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق، وهنا انتهز المزارعون الخواص الظروف السيئة رغم العراقيل والحواجز التي أنشأتها الإدارة في تداول السلع الرأسمالية فقد كانت التجارة تحت م ا رقبة البوليس، ومع ذلك أصبح هؤلاء المزارعون يحتكرون الأسواق فبسبب قلة السلع كانوا يبيعون خضرهم ومنتوجاتهم بأكبر سعر حتى أصبح البعض منهم من أغنى سكان البلد وظهرت الفوارق الاجتماعية.[3]

3 -السياسة المالية والتجارية

السياسة المالية

ركزت الدولة الجزائرية على ضمان الاستقلال المالي من أجل دعم التحرير الاقتصادي للجزائر من خلال تأمين الشغل و استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي قدرة الدولة على تمويل مشاريعها الإنمائية بمواردها الخاصة[4].

[1] أحمد هني، المرجع السابق ، ص 37.

[2] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص ص 98-99.

[3] أحمد هني، المرجع السابق، ص ص 38-40.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق، المصدر السابق، ص 186.

قامت السلطة الحاكمة بإنشاء بنوك وطنية تقوم بتمويل النشاط الاقتصادي وتخفف العبء على البنك المركزي والخزينة العمومية، ففي 1966 قررت الحكومة تأميم شبكة البنوك الأجنبية وإحداث بنوك يكون رأسمالها جزائري 100% [1] ، وكان أول بنك تم إنشاءه هو البنك الوطني الجزائري ويعتبر الوسيط لكل المعاملات مع الخارج، فضلا عن توليه عملية تأمين الخدمات المالية للأشخاص والمجموعات المهنية والمؤسسات الصناعية والزراعية للقطاع الاشتراكي، وفي نفس سنة 1966 تم إنشاء القرض الشعبي الجزائري، وهو يمول المؤسسات الصناعية والحرفية الصغرى والمتوسطة، ويقدم قروضا للسياحة والقطاع الفلاحي التعاوني، وفي سنة 1967 تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري لتمويل التداول السلعي مع الخارج، فضلا عن تدخله في انتقاء أنواع الواردات، وفي أول نوفمبر 1967 تمت" جزائرية " النظام المصرفي والبنكي بإلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لاسيما في المعاملة الخارجية ولذا أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات البنك والصرف والقرض، وأصبح منذ بداية سنوات1970 الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي للجزائر، بحيث تقدم الطلبات الاستثمارية للخزينة العمومية التي كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة وأدى ذلك إلى تحويل البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما قررته الخزينة، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في إعادة تمويل هذه البنوك والتخلي عن مهمته في إصدار العملة، ونجم عن هذا ظهور مديونية ضخمة لمؤسسات القطاع العام تتحملها البنوك دون مقابل، وانتقل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد يعتمد على الاستدانة أكثر مما هو اقتصاد قرض[2].

السياسة التجارية

على صعيد التجارة الداخلية كانت أهدافها:

- برمجة العمليات التجارية انطلاقا من أهداف التخطيط من أجل الاستجابة للاحتياجات المخصصة في مجال استثمارات الإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وبضائع التجهيز والسلع الاستهلاكية من مواد غذائية.

[1] أحمد هني، المرجع السابق، ص 68.

[2] أحمد هني ، المرجع السابق، ص ص 68-70.

- تحسين شروط التموين الخاصة بالبضائع الأساسية والحد من استيراد البضائع غير الأساسية وكذلك تثبيت الأسعار والأرباح، و الإشراف على توحيد تلك الأسعار على كافة الوطن.
- إعداد قائمة تفصيلية للحاجيات القومية من بضائع وخدمات وجمعها على مستوى الإدارة التجارية حتى تتمكن الدولة من التعرف على تطورات الطلب وتنسيقه مع العرض.
- تكوين مخزون من الاحتياطي لمجموعة من السلع ذات الضرورة القصوى.
- تدخل قطاع الدولة لتقصير دورات التوزيع وترشيدها.

باشرت الإدارة التجارية في العمل على القضاء على الهياكل البالية التجارية وأن تعد هياكل جديدة أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجزائري، كما أنشأت وسائل تخزين وأماكن بيع موزعة بشكل متوازن لتنظيم تجارة الجملة وهذا في سبيل تأمين حاجيات الشعب وسلامة التموين و استقرار الأسعار، والقضاء على الوسطاء تدريجيا[1].

أما على الصعيد الخارجي فمن أهم الإجراءات التي اتبعتها الدولة لإعادة تنظيم التجارة الخارجية، إعادة تنويع مواد التبادل التجاري ووضع سياسة جمركية مطوعة لخدمة هذا الغرض، فقد كان التبادل الخارجي يتم بشكل كبير مع فرنسا ولذلك سعت الدولة لإتمام استقلالها الاقتصادي بتنويع تعاملها مع الدول الأجنبية، وفي فيفري 1968 اتخذت الدولة إجراءات جمركية فيما يخص السلع المستوردة، وتتمثل فيما يلي:

- إعفاء معدات التجهيز والمواد الخام والسلع الاستهلاكية التي تلبي الحاجات الأساسية من الرسوم الجمركية.
- فرض رسوم على السلع الاستهلاكية بالدرجة الثانية نسبة 58 إلى 80%، وبنسبة 45 إلى 60% إذا لم تكن تنتج محليا.
- فرض رسوم بنسبة 100 إلى 150% بالنسبة للسلع الفاخرة إذا كانت تنتج محليا و 80 إلى 120% إذا لم تكن كذلك، وبمجيء سنة 1969 كانت السلطة قد تحكمت في 90%من الواردات و 80% من الصادرات.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المرجع السابق، ص ص 116-118.

[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص 143.

من النتائج المتحصل عليها في تطبيق السياسة التجارية، انخفاض استيراد مواد الاستهلاك وتعويضها بالإنتاج القومي، ففي عام 1965 كانت % 58 و في عام1974 أصبحت 28,30 %، وفي فترة عشر سنوات 1965-1975 تضاعف حجم المبادلات التجارية بمعدل 6,9 % حيث ارتفع من 6460 مليون دج عام 1965 إلى 44 ألف مليون دج عام 1975، وارتفع حجم الاستيراد في نفس الفترة من 3,3 مليار دج إلى 24,5 مليار دج، بينما ارتفع حجم الصادرات من 3,14مليار دج إلى 20 مليار دج، أما الميزان التجاري فكان في حالة عجز منذ عام 1969 حتى عام 1974 سنة الزيادة في أسعار البترول حيث أصبح متوازن.[1]

نستنتج أن توجه القيادة السياسية في مجال التنمية اعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة، وخلق مؤسسات صناعية كبرى وقد سمح هذا الوضع بظهور قطاع عام قوي وفئة من البيروقراطيين و التكنوقراطيين الذين أعطيت لهم الصلاحية في تسيير الاقتصاد والإدارة، بينما أدرجت باقي المجالات كالزراعة إلى مراتب ثانوية، لأن التصنيع وفق مسؤولي الدولة الجزائرية هو حجر الأساس في بناء الاقتصاد الوطني، والذي تحقق بالاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الأجنبية عن طريق تأميم مواردنا الطبيعية والتحكم في النظام المصرفي والتجارة.

أما بالنسبة للثورة الزراعية فقامت الدولة بمساعدة الفلاحين عن طريق التوزيع العادل للأراضي ووسائل الإنتاج والقضاء على الملكية الفردية، ولكن هذه الثورة واجهتها العديد من المصاعب ولم تحقق النتائج المتوقعة منها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جهود، المصدر السابق، ص ص 124-125.

الخاتمة

تعد مرحلة الرئيس الراحل هواري بومدين 1965-1978 مرحلة في تاريخ الجزائر، حيث عمل على بناء دولة حديثة و قوية تدافع عن حقوق الشعب و تكون محترمة لدى الرأي العام و الخاص، و من خلال دراستنا لهذه المذكرة استخلصنا عدة نتائج نذكر منها:

- أن هواري بومدين شخصية عظيمة اشتهر بذكائه و شجاعته و مواقفه الحازمة.
- قاد العقيد بومدين انقلاباً على الرئيس بن بلة و الذي أسماه بالتصحيح الثوري مبررا أن بن بلة وقع في العديد من الأخطاء.
- إن النظام الاقتصادي الذي اتبعه بومدين هو النهج الاشتراكي دون المساس بالدين الإسلامي و القوميات العربية و القضاء على النظام الرأسمالي.
- نجحت الثورة الصناعية في تطبيقها للمخططات التنموية و تأميم الموارد الطبيعية و بيناء المصانع الكبرى و مركبات البترول و الغاز، و هذا ما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي بخمسة أضعاف من 1965-1978.
- نجاح سياسة بومدين في المخططات الإنمائية التي عملت على استرجاع أملاك الدولة.
- تطبيق الثورة الزراعية و تأميم الممتلكات العقارية و توزيع الأراضي و العتاد الفلاحي على الفلاحين تحت شعار: الأرض لمن يخدمها.
- نجاح السياسة المالية بتأميم جميع البنوك الجزائرية و جعلها في خدمة تمويل الاستثمارات الجزائرية و تقديم القروض للمؤسسات الصناعية و الحرفية الصغرى و المتوسطة.
- قامت السياسة التجارية الداخلية ببناء أسواق الجملة و أماكن تخزين مستلزمات العيش عبر مختلف أنحاء الوطن لتسهيل وصول المواطن إلى حاجياته، و بالنسبة للسياسة الخارجية أصبحت السلطة هي المتحكمة في صادرات و واردات الدولة بوضع سياسة جمركية تخدم تنمية البلاد.

تحرر الاقتصاد الجزائري من رواسب الماضي الاستعماري بكفاءة شعبية، و هذا ما تجلى في القضاء على التبعية الأجنبية، من خلال سلسلة التأمينات التي عرفتها البلاد في عهد الرئيس هواري بومدين.

رغم المجهودات التي بذلها الرئيس هواري بومدين في سبيل بناء الدولة الجزائرية طيلة فترة حكمه، إلا أنه لم يصل للأهداف المرجوة، رغم التحولات الاقتصادية التي ميزت المجتمع الجزائري في عهده، إلا أنه فشل إلى حد ما في التخلص من مخلفات الاستعمار الفرنسي التي سادت المجتمع طيلة 132 سنة، ففترة حكم بومدين فترة غير كافية لمحو ما عايشه الشعب الجزائري، و رغم هذه الصعوبات إلا أن الرئيس هواري بومدين استطاع لحد ما تحقيق التطور و الرقي في المجتمع.

الملاحق

مقتطفات من دستور الجزائر 22 نوفمبر 1976

الفصل الأول

الجمهورية

المادة 1 : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، و هي وحدة لا تتجزأ. الدولة الجزائرية دولة اشتراكية.

المادة 2 : الإسلام دين الدولة.

المادة 3 : اللغة العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية.

تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي.

المادة 4 : عاصمة الجمهورية مدينة الجزائر.

النشيد الوطني و خاصيات العلم و خاتم الدولة، يحددها القانون.

المادة 5 : السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عن طريق الإستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين.

المادة 6 : الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة.

و هو المصدر الإيديولوجي و السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب و الدولة على جميع المستويات.

الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضا لأي تأويل لأحكام الدستور.

الفصل الثاني

الاشتراكية

المادة 10 :

الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني. و هي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الإستقلال الوطني.

مفهوم الإشتراكية، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا و روحا، هو تعميق لثورة فاتح نوفمبر 1954 و نتيجة منطقية لها.

الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان، شعارها : "من الشعب و إلى الشعب".

المادة 11 :

تتوخى الإشتراكية تحقيق تطور البلاد، و تحويل العمال و الفلاحين إلى منتخبين واعين و مسئولين، و نشر العدالة الإجتماعية، و توفير أسباب تفتح شخصية المواطن.

تحدد الثورة الإشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعجيل بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم و ظروف الحياة العصرية، و تمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الإستغلال و التخلف.

سيحظى النظام الاجتماعي والإقتصادي الذي ترتكز عليه الإشتراكية بالتطوير المستمر، بحيث يستفيد من مزايا الرقى العلمي و التقني.

الفصل الثالث

الدولة

المادة 25 :

تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني، و على مجالها الجوي، و على مياهها الإقليمية.

كما تمارس سيادة الدولة على كل الوارد المختلفة الموجودة على كل سطح جرفها القاري أو في باطنه، و في منطقتها الإقتصادية الخاصة بها.

المادة 26 :

تستمد الدولة سلطتها من الإرادة الشعبية.

و هي في خدمة الشعب وحده.

و تستمد علة وجودها، و فاعليتها من تقبل الشعب لها.

المادة 27 :

الدولة ديمقراطية في أهدافها و في تسييرها.

إن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، و في تسيير الإدارة و مراقبة الدولة، هي ضرورة تفرضها الثورة.

المادة 28 :

هدف الدولة الإشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع، على أساس مبادئ التنظيم الإشتراكي.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص ص 12-13.

صورة للرئيس هواري بومدين يقدم شهادة الاستفادة من الثورة الزراعية لأحد الفلاحين

المصدر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق، ص146.

مخطط الصناعات المصنعة يبين العلاقة بين قطاعي الصناعة والزراعة

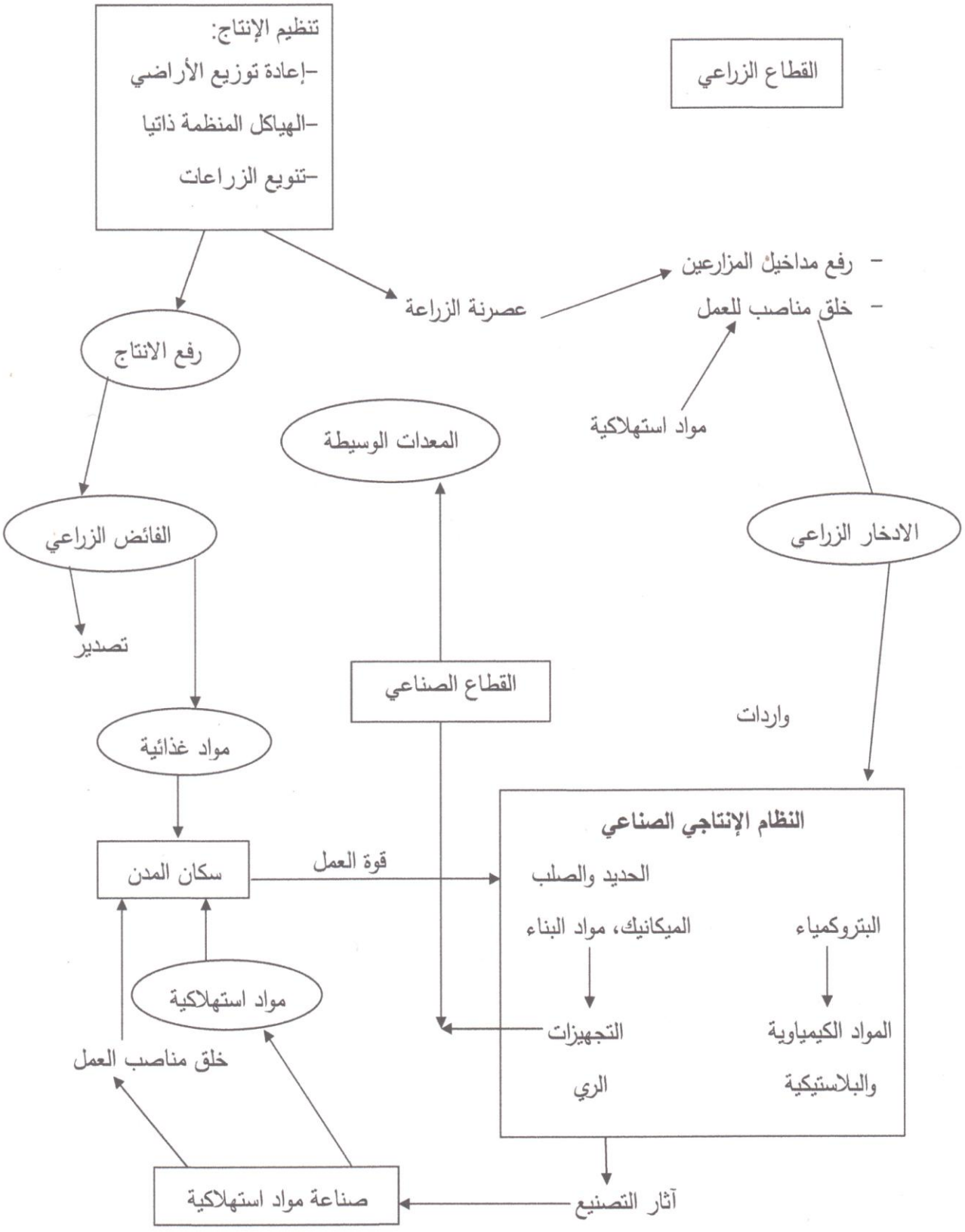

المصدر: اسمهان تمغارت، إشكالية، المرجع السابق، ص 101.

القائمة البيبليوغرافية

القرآن الكريم

المذكرات الشخصية:

1. خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار** ، تق: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر 1999.
2. علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962-1964**، ط2، دار القصبة، الجزائر 2011.
3. الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1979، تح: عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011.

الكتب:

1. إبراهيم لونيسي: **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة** ، دار هومة، الجزائر، 2007.
2. إبراهيم لونيسي: **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الشاذلي بن جديد**، دار هومة، الجزائر، 2012.
3. أحمد هني: **اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر**، د.ت.
4. الأمين شريط: **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
5. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، ج2، دار المعرفة، الجزائر 2011.
6. بنجامين ستورا: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م**، تر: د.صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، المكتبة العامة السورية للكتاب، دمشق-سوريا، 2012م
الجزائر، 2007م.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الثورة الزراعية**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976 .

8. حسن بهلول: **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1976 .

9. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007 .

10. رابح عدالة **هواري بومدين رجل كفاح و مواقف**، دار المجتهد، الجزائر.

11. رابح لونيسي: **الرئيس هواري بومدين نصير المستضعفين**

12. رابح لونيسي: **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2011م.

13. رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر.

14. رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 1999

15. سعد بن البشير العمامرة: **هواري الرئيس القائد 1932-1978**، قصر الكتاب، الجزائر 1997.

16. سعد دحلب: **المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر** ، منشورات دحلب، الجزائر 2007.

17. سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، تر :محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003 .

18. سليمان بوشنون: **الأزمة الجزائرية جذورها وإبعادها**، دار هومة، الجزائر، 2012 .

19. سليمان رياشي و آخرون: **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الثقافية** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.

20. سليمة كبير، **الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير و التعمير** ، المكتبة الخضراء للطباعة و النشر، الجزائر.

21. عبد الحميد براهيمي: **في أصل المأساة الجزائرية 1958-1999**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001 .

22. عبد العالي دبلة: **الدولة الجزائرية الحديثة**، دار الفجر، القاهرة-مصر، 2004م.

23. عبد العزيز وطبان: **الاقتصاد الجزائري، ماضيه و حاضره** ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل الجزائر، 1992م.

24. عبد القادر بولسان: **الحكومات الجزائرية 1962–2006م**، ط خ، وزارة المجاهدين.

25. عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية** ، دار الحديثة للنشر و التوزيع، 1981م.

26. عبد اللطيف بن آشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1980** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 .

27. عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .

28. علي حجيج، سعيد مفتاح: **المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1251–1420هـ/1830–1999م** مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر 2011م.

29. علي هارون: **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962**، تر: الصادق عماري و أمال فلاح دار القصبة، الجزائر، 2002.

30. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962** ، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1997 .

31. عمار بومايدة: **بومدين و الآخرون ما قاله و ما أثبتته الأيام** ، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008م.

32. عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار البعث، الجزائر، 1991.

33. فاضلي إدريس: **حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة و دليل دولة، نوفمبر 1954م** الجزائر، 2004م.

34. لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة** ، تح: صادق بخوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2000.

35.لطفي الخولي: **عن الثورة في الثورة و بالثورة حوار مع بومدين**، منشورات التجمع البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975.

36.محمد الصالح شيروف: **هواري بومدين رحلة أمل و اغتيال حلم** ، دار الهدى، الجزائر 2005م.

37.محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م**، ج2، الطباعة الشعبية للجيش، 2007م.

38.محمد العيد مطمر: **الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية** ، دار الهدى، الجزائر 2003م.

39.محمد العيد مطمر: **العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية الكبرى** ، دار الهدى، الجزائر، 2009.

40.محمد بلقاسم و حسن بهلول: **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

41.محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والآمال**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة الجزائر، 2010

42.محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر الجزائر، 2008 .

43.محمد عباس: **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962**، دار القصبة، الجزائر 2007.

44.محمد عباس، **ثوار....عظماء**، دار هومة، الجزائر،2005 .

45.نور الدين زمام: **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، دار المجتهد، الجزائر، 2013.

46.الهادي أحمد درواز: **العقيد محمد شعباني الأمل و الألم**، دار هومة، الجزائر، 1999.

47.وزارة الإعلام والثقافة، **الثورة الزراعية القرى الاشتراكية**، ورشات الفنون الطباعية، إسبانيا 1976.

48.يحي أبو زكرياء: **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة** ، دار ناشري للنشر و التوزيع، د ب، 2007م.

الرسائل الجامعية:

1. أسمهان تمغارت: **إشكالية بيناء الدولة في الجزائر 1962-1988م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية الجامعية.
2. عز الدين معزة: **فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899-1985**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، تحت إشراف عبد الكرم بوصفصاف، قسم التاريخ جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005م.
3. محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
4. نصر الدين مصمودي: **دور و مواقف العقيد شعباني في الثورة و مطلع الاستقلال 1954-1964**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009.

المجلات:

1. عمر سعد الله: **الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الإنساني**، مجلة المصادر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية، عدد 14 ،الجزائر، 2006 .

المصادر باللغة الأجنبية:

49. république algérienne démocratique et populaire, gestion socialiste des entreprises commission nationale pour le gestion socialiste des entreprises, Alger, 1975.
50. république algérienne démocratique et populaire, gestion, op.cit.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الأوضاع العامة للجزائر 1962-1965م	
الأوضاع السياسية	06
الأوضاع الاقتصادية	09
الأوضاع الاجتماعية	13
الفصل الثاني: شخصية هواري بومدين	
التحولات السياسية في عهده	17
مولده و نشأته	17
دراسته	17
التحاقه بالثورة	18
رئاسته لهيئة الاركان	20
صراع بومدين مع الحكومة المؤقتة	23
أزمة صائفة 1962	26
بومدين بعد استقلال الجزائر	32
علاقته بمقتل شعباني	32
الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965	36

الفصل الثالث : السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال عهد هواري بومدين	
الثورة الصناعية	41
المخططات الاقتصادية الكبرى	42
نتائج الثورة الصناعية	47
التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية	50
الثورة الزراعية	53
المحتوى السياسي لميثاق الثورة الزراعية	55
أهداف الثورة الزراعية	56
نتائج الثورة الزراعية	58
السياسة المالية والتجارية	61
السياسة المالية	61
السياسة التجارية	62
الخاتمة	64
الملاحق	67
البيبليوغرافيا	80
الفهرس	87